

١٢٤

١٢٦

عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب  
الاحكام في المصنف في الصلوة في هذا القبيل فان غايته التي من وظيفته ان لا يبرأ من  
وان كان صلواتها على ما كان نافذة ولا في اجماع شيعته عصره في مواد الحق عليه السلام في ان  
بعض من بعض العبادات مع فعلهم بها بعد وبعد في كثير منها فضاء او اداء والشيء في  
الصلوة وهو في المشكك الذي يمكن فيها البناء انه في كل مرة او في النظر في الزاوية  
الطرف من جهة الارتفاع يظهر من ثامنا ولكن ما ذكر في الشبهة مع ما يفتق في محله في المحل  
في ذلك الشأن ان يثبت بالاجماع والنجاة المستقر يكون في هذا الاحكام او استجابته  
وبذلك عليه قوله امير المؤمنين ليجل بين من يراو اخوك ويبتعد فاحفظ لنفسك بما شئت  
وتبين وجه طائفة هذه الكيفية في الوقوع في الوسوسة حاصل في البناء على الاحكام وهو  
الغالب في الوقوع في اكثر الناس من غير خوف الوقوع فيه فلا يظهر في الاحكام طائفة  
التي في مباحث الاحكام انهم فلا يفتق في الاحكام طائفة هو الاخذ بما هو في النفس  
الملائكة في صفة الاحكام في صفة الجزم في الاحكام بالواجب المعلوم وفيه المزمع  
ليس باجساد كل ما دل عليه الملائكة فضاء فليس جسد فقل الانسان بالفعال ان يكون  
فيه من الصلوة ما لا يتجاوز محل والشك في فعل الصلوة ما دام وقد باقيا وانك  
في هذه الركعات الثانية والثالثة ما دام في الصلوة وامثال ذلك حكمه جبره بالانسان  
للانسان لا يستعين المظنون بعدم واما مع خروج الوقت في الصلوة والذهول في الفعل  
الاخر في اجزا منها فالظن بان المسم الايمان بهما وهو مطلق فلا يجوز لله فيها انك  
ادخلت في الطريق فاصالة البراءة مع ان الشك في وقوع المذكرة ان فلا حاجة الى  
النسك بالعادة واما البناء على الاكثر في الرابعة فهو رواية كان خلافا للصلوات في هذه  
الجمعة لكن مع ملاحظة جبر الصلوة الاحكام منها بغير يصح هذا القبيل في الحق والتمثال  
هذه المسألة ما لا يحسن ان يرد في هذه المسألة وقد افقنا في الشبهة في قايده في الغرض  
الايمان بما يمكن تحقيق القاعدة فيه مع قطع النظر عن النقص في وجه الصلوة في ذلك  
انما يذكر في القاعدة في العسر والحرج في النظر فيهم ومخبرها في قاعدة الاحكام امثال ما ذكرنا  
في انه في قوله في الخالق على اما استناده في الحق كالمرة في جميع بين احرام الرجل والمرة  
في لا في وجوبه بل في الاحكام من هذا الباب ليجم بين المذاهب مما يمكن في صحة

وفى الرحمن

١٢٢  
١٤٥

وفي المراجعة في المعاد والدموس ونشأ رضى المبتدأ وغير ذلك قال ولا يفعل في العباد  
غير ما ذكرناه ولا في الفناوى والاحكام المشبهة لاجل ما ذكر من عدم استعمالها في  
غير ما ذكر في العبادات بناء على ما قلنا في ابن طاهر وانه كان ضيقا لبقه لما اشترى اليه  
سابقا ثم ان القابل يوجب الاحتياط مستلزما من دلائلها في عدم وقوعها في ذلك  
الحال هو بيلك وقد بعد سلامة الاستدلال بها من اثنان مثل هذا التعليل لا يصلح على هذا  
الجزء الثاني من بوجوب الاحتياط فيقول بمر في الفنى والعلى والفنى بالاحتياط سيما  
اذا كان حاصله الجمع بين المذهبين انما رايه الشبه في العباد وصادق في ذلك  
المكلف ويجعل هذه الكلفة على عباده الله محل الرتبة والخرق في الواجبات مع ان ملته  
التي هي مستحقة سبيلها في الوتر الحج منفيان بالكاتب والسند فالرواية مقلوبة  
على المسند كما ينسب عليه كلام المحقق السابق مع ان العدد من الاستحباب المالحا جوب  
فيها يرد ولا يبينها بوجوب قصد الوجوب فيها محتمل كونه مستحبا في نفس الامر وحيث  
مثل ذلك انما يتم على القول بعدم اعتبار رتبة الوجوب بل يظهر من ذلك الاحتياط ان عدم  
الاعتبار بترتيب الوجوب هو الاحتياط مع قطع النظر عن عدم التمكن بما هو مطلوب في الواقع  
من الجمع الاخر اذ لا يصح ترك بعض اجزاء المركب فطعا لا بوجوب قطعهم نفس كافر  
فكون من هذا مع اننا بعد ما ورد من الدلالة القاطنة وان الحكم فيها لم يبق لنا فيه رضى  
او دليل شرعي عام او خارج عن الا باحدة كما اشترانا فلا يبقى لنا رتبة حتى ندعم العمل بها  
وكذا انما يصح فيها لا حارثا في فائدة الاول في العقل والنقل ذلك على ان الحكم فيها  
للمجتهد او لا باحدة والرجوع الى اصل البردة لثباتها في رتبة ما بين الرتبة مع انه لو كان الاحتياط  
واجبا لم يخل الاحتياط بالبرادة في خارج المتعارفين عن ذلك الاحتياط والفقير في هذا الاحتياط  
ليس لا قبل منها ولا منها على الوجهين بل يفتى بمنع مع انه يمكن ان يمنع دلائل الرواية  
على الخط بان ثبوت الرتبة هنا بمعنى الترتيب يعنى ما يوجب وقوعه في الترتيب الى  
مالا يوجب قال الجمهور في الترتيب الكسب والرتبة ما رايه من الامر باسم الرتبة بالكسب والرتبة  
وانك لا تترتب فيكون عفا والحد في عفا فترام انما مل وضع الرتبة مع انه لا يخلو عدم الحجته  
فيما نحن فيه انما رايه في الشك في فائدة المناسبات لاجل بالاصل او التفسير انما عمل بالان في جيب  
بالبرادة لا بما يوجب الشك والعمل على البرادة انما لا يفعل ما يجب في الشك بمعنى انه يبدل ما بين



شغل

اشغال الذم من حق فان التمكن من حال المكلف الصبي السلام المشرف بالوقت الشاك في تخلفه  
كونه مكلفا بالحق فيصح ان يقال له فعل الصلوة حج فلا يبرأ عنه ويقتضي منه مستحبا  
وقد عرف ان التمكن بالاصل لا يوجب في فعله وقدره ان يوجب الامر مع علم الامر بقوله  
ما يوجب هذا المطلب بل انما لا يبدل الا على الاستحباب كما لا يخفى على من لا يخطئ الا سلب  
ومعنا ما مره ان التمكن من فعله لا يستدعي صغره عن العمل من الخارج قال سالكنا بالحق  
نعم نحن نعلم ان احدا يصيد او هما محرمان الجواز بينهما ام على كل واحد منهما الجواز فضلا لا  
عليهما جميعا ويجوز لكل واحد منهما الصيد فقلنا ان بعض اصحابنا بالحق في ذلك فلم  
اوجز عليه فقالوا انما اصبتهم مثل هذا فلم تدعوا فليكن بالاحباط جواز كل واحد منهما  
وقد بعد سلكنا ان ذلك لا ينافي القول بالاصل اذ هو شرط بالها من حق العمل  
عند حفظه وموقفه على التبع التام كما ستذكره فكذا ان لا يمكن الحكم باصالة الابرار  
حتى يتحقق الادلة فكذلك لا يصح بلا تهمتهم انهم كثر ما ظهر لهم ان لا يشكوا بالاحمال  
ولم يفرق بالتفصيل فعرفوا انهم مكلفون بالسؤال والتفصيل سيما فيما ورد حكمهم في حق  
مثل سئل عن جواز الصيد ويحرم وقد عرفنا ما بين هذا المقصد في حق الاستصحاب في  
المصلحة في المصالح ويحرم ذلك للجنس بطلان في قوله لا يوجب المصلحة مطلقا وانما ما قبل  
في الجواب ان ذلك مما يثبت فيه اشغال الذم بغيره فيجوز له في المطلب بفرز واحد  
معين عندنا شاع بهم عند الحاجة في ذلك مما لا خلاف في وجوبه بالاشارة على ما يحصل اليقين  
ببراهة الذم فتدبر في بطلانها لا في بطلانها ودعي عدم الخلاف مع ما عرفنا كلام  
المحققين فقلنا لا خلاف في التمسك كما مرى ومنها ما مره ابن جرير في قوله الثاني من العلل  
منه من قوله ما لا يوجب قال سالكنا في حقهم فقد جعلنا ذلك في حقهم بخبرنا والحق في  
المصالح ان قبا بها اخذ فقال نعم يا زباد خذ بما استنهر بين اصحابك وبيع الشاة  
الشاة وقلنا يا سبيها منها معا مشهور ان مروان عاتق ران عنكم فقلنا خذ بما يقبل  
اعمالها عندك ولو ثمنها في نفسك فقلنا منها معا عدلان مرضبان موثقان فقال لا نقل  
الى ما واخبرنا منها مذهبنا لمعنا فاذكره في حقها الغرم فانه الحق فيما خالفهم قلت وبعنا  
كان معا موافقين لها او مخالفين فكيف اصنع فقال لا ذن في هذه الجاه بطلانها في ذلك  
ما خالف الاحباط فقلنا منها معا موافقان للاصحاب او مخالفا لهما فكيف اصنع فقال

اذن في حقهما اذا اخذ به ووقع الاخر فبغيره بعد تسليم السند انه معارض ما في غيره من ادل  
 على الخبر او براه الذمة عن التكليف من جهة الشافط والرجوع الى الاصل كما ينبغي في الخطاب  
 انما الله تعالى لم يجعل بعض احكام الشريعة في الاصل بل جعلها في الاصل بالاسناد ثم في عامة  
 الامور فان تلك الاحكام الواردة في العلاج ونحوها فمخرجها الى اصل البراءة انما هو  
 لا في اصل البراءة بل في مثلها بل في الاستصحاب في ذلك فبغير ذلك يصح في عبد الرحمن بن  
 الحجاج بن ابراهيم ثم قال سألته عن الرجل يتزوج المرأة في عهد ما لهما من المال فيقول  
 اني قد انا لا انا اذا كان بينهما فليتنزها بعد ما يتنفس عندها وقد جازت اناس في الجمل  
 بما حصل عظم من ذلك فقلت ما هي الجمل التي اعاد بها الشئ ان يعلم ان ذلك هو عليه  
 ام بجملتها في عهد فقال صلى الله عليه وسلم من الاصل الجمل انما ياتي الله به عليه  
 فلكه وذلك لانه لا يقدح في الاصل طمعها فقلت هو في الاصل عهد وفي الاصل او انما  
 عند ثمانية عشر في ان ينزحها الحنفية فظهر في الرواية جواز ذلك الاصل طمع  
 ان يحصل العلم بانها في العدة وان الاصل طمع كما يشعر به كلمة هو  
 في جواز اعمال البراءة قبل الشرع سيما في الاشياء التي تقع الحادثة عنها من المصلحة بل العقل  
 يحكم بالاباحة لا ما بعد دعوى النبي صلى الله عليه وسلم وبطل الشرع فلا ريب ان الكلمة بمرور  
 كثير من المتأخرين لم يبلغ عنهم المصداق ومنهذه عنها وكثير من الامور التي لم يبلغ عنهم  
 المصداق فحصل الضرر في تركها ما هو في ما لم يبلغهم حقيقة الامر فبغيره عدم  
 كونهم مجازين في هذا من النبي صلى الله عليه وسلم في محبة بشره وفي كون ذلك باقية على حاله  
 الاول او خرج من حكمه فلا يحكم العقل بالاباحة في المخير في الضرر لا بعد الفصل والتمويل  
 ثم اذ لم يبلغهم شي من بعد ذلك فيحكم بالاباحة والبراءة ثم بهذه المسئلة في زمان  
 الغيبة بل صبر ذلك فيها اظهر فلا يجوز العمل بالاصل من دون فحص ذلك ولانه من الخطا  
 باب الشرع في غير الضرر رايه لو يبيح الامر عليه ولم يثبت لاعمال اصل البراءة شرط في ذلك و  
 لكن بعض المتأخرين ذكر هنا لغير العمل بالاصل البراءة واصالة الموقوف اصله عدم تقدم  
 الحادث شرطاً لثبته ونحن نذكرها من كلامه عملاً بالحق في الجمل ولا يمكن في هذه وظهر  
 الكلام لعدم الاول انه لا يكون اعمال الاصل مثبته في شرع من جهة اخرى مثلاً فيقال  
 في الامور التي هي المشبهة بالاصل عدم وجوب الجمل في احداهما فانه

بوجوب الحكم بوجوب الاعتناء بالاحتياط في الملا في الجاهل المتكبر كونه  
 عدم بلوغه فانه بوجوب الاعتناء بهما في الكمال الذي يحصل للملا في الجاهل  
 الاصل عدم تقدم حصول الكثرة فانه بوجوب الحكم بالاعتناء بالاحتياط في الجاهل  
 المتكبر من مثل ما لو فتح انسان فضاء الملا بغير اعتناء بهما فانه لا يملك  
 حلا في رعيته فالتكبر بالاصل بوجوب فخر المالك ويمكن ان يستدرك فاعاد الا  
 تلافى الموجب للضمان او يكون المراد بقوله لا ضرر ولا ضرار شيئا من غير ذلك بل المعنى  
 التوقير لصاحب الواقعة الصليح الثالث انه لا يكون ذلك الامر من عبادة كونه  
 بلا الميث لتلك الاجزاء من النص في الكل نظر اما الا ولا فلا في العقل بوجوب التمسك  
 باصل البراءة ان لم يثبت دليل على شيء فافترض كونه الاستدلال بوجوب الاعتناء بالاحتياط  
 من جهة اخرى فلا وجه لتدبر ذلك دليل ايضاً وليس في ذلك اثبات الحكم بوجوب دليل مثلاً  
 اذا شك في اشتغال دونه بدين عظيم وكان له مال يستطيع به لواله فالتمسك باصل  
 البراءة في ذلك الدين لوجوب اجابته عليه وذلك غير مخالف لعقل ولا نقل بل هو موافق  
 لها وما اذا ذكر من الامثلة التي اوجب فرض في هذا النوع فكلها غير مضطربة على  
 مدعاة اما الاولى فلان الدليل قائم على وجوب الاعتناء بهما من النص والاجماع ولذلك  
 لا يصح التمسك بالاصل ولما لا دليل عليه بالخصوص وكذا لو هم محرام في زعم محقق  
 فلا دليل على وجوب الاعتناء بوجوب الجميع ويمكن جريان الاصل فيه ولما لا مانع من اشتراط  
 الحكم بوجوب الاعتناء بالاحتياط لما تضمنه بالخصوص من طهارة الماء والاحتياط  
 المتعلق ولو فرض محل يستلزم حكماً كالارادة بتلك الملا في الثاني فبما مع الاحتياط  
 الاضام والارادة فيه كما تقدم واما الثانية فانه الظاهر انه فرضه فيما حصل الملا بغير  
 والافضل في ماء في الغدير بعد ما كان كثيراً غائبة الكثرة فلا معنى للاصل صانع فقول  
 ان التمسك باصل التمسك الكريه صحيح ولا يوجب ذلك الحكم بوجوب الاعتناء  
 عما لا فاق لما تضمنه بالخصوص من طهارة الماء وطهارة الملا في ولو فرض محل يستلزم  
 حكماً كالارادة بتلك الملا وطهارة محقق فلا مانع من اشتراط التمسك باصل التمسك  
 الكريه فيه الحكم بعدم جيلان الظاهر منه كالمسألة اما بما في ان التمسك باصل الاحتياط  
 الماء كما يوجب فرض وجوب الاعتناء بهما من حيث وجوب التمسك بهما من حيث الدليل



الثالث فثبت ان المراتب ما قبل عدم تقدم الحادث المشكك بالعدم لا يترجح الى العلم  
 بالنسبة الوجود ذلك الحادث بعينه فثبت ان عدم تقدم الحادث على الزمان الذي  
 علم بوجوده سلفا كان ذلك الزمان طرف الحصول في الخارج او طرف العلم فقط واما  
 اذا حكمنا احد الحادثين بالنسبة الى الآخر فلا يمكن دعوى احدهما تقدم لعدم احدهما على  
 الاخر فان الحادثين المختلفين في الخارج الذين لم يعلم تقدم احدهما على الآخر فثبت  
 التقدم والناحية في الوجود البرهاني مشدودة فلا يمكن التمسك باصالة عدم تقدم  
 احدهما على الآخر وهذا هو الوجه في عدم الجواز ان يقال لا يستعمل في ذلك الماء  
 ثم علم بالنجاسة وشدة في ان الكثرة مفقودة هم وفتح النجاسة وانه لا يستعمل العمل  
 كما بعد النجاسة او قبله فيمكن ان يثبت كباصله عدم استعمال النجاسة على الاستعمال  
 وذلك ليس باصالة عدم تقدم احد الحادثين على الآخر بل لانه العلم بالنجاسة لا يمكن  
 شاقه الاستعمال باصالة العلم المتحقق بالنسبة الى النجاسة مستحبة الى العلم  
 بهما فثبت عدم فساد النجاسة من حصول العلم فلا يستعمل الاية وقد فرض حصوله في زمان  
 ظن بقا عدم النجاسة هذا لا غلامه فثبت باصالة واما الشاق فثبت ان في الشرع لا اوله  
 الشرعية الجع عليها والارق ويندوين بغيره وقد عرفت ان لا يجوز التمسك باصالة البراهنة  
 مع شبهة الدليل بل قبل الشك في الدليل فثبت الشرع متحقق اندراج محل الشك فيه  
 فلا يشكال في عدم الجواز وانه ثبت عدم فلا اشكال في الجواز فانه شك فيه فكذلك لا يتم  
 لعدم شوك الدليل فلا يحصل لما ذكره المشهور من حصول اشكال في ذلك فثبت ان لا خلاف  
 لصحة علمه عرفا واما مشمول قوله علم لاهنا ولا ضرر لذلك فهو منقول عن علمهم فثبت  
 الحد في فعله لا وجه في علمه باصالة حقيقة فثبتنا لزوم الضرر في الاستدلال في غاية الكثرة  
 فاما المراتب التي يعجز عن الضرر والضرر او المراتب المتفرقة الضرر المتعلق بالزمان  
 فانه الفصل هو بلكنه مع الجبر ان المسبق في قبله النفس عدوانا وكذلك فضايلة الجرح  
 القرام من الغاصب بل يمكن ان يقال انها ليست بغير فائده فلنا ان المراتب التي فلا يلازم  
 فيها على الضمان في المذكرات لانه غامضة العقاب على ذلك الاطفال اما الضمان في الجرح  
 لا يلازم من علمه فاعادة الاثبات في العلم ابقاها على الحقيقة وتبينها بعدم  
 الجبران ولا يستلزم ذلك ان كل خبر حصل من فعل الكائن ان لم يخصصه في خبره



١٢٥  
١٤٨

فصل في الجبران الذي هو معنى الجبر لا يبقى الضرر الحاصل في المكلف على أي حال  
بلا جبر بل جعل الله المكلف سجيبة فإذ كان فعله المكلف به وذا كان ذلك وعوان الجبران  
يتعلق بالاضطرار على ما أضرب في ذلك ففي كلا الصور ينبغي أن اجزاء أصل البراءة  
في عدم الضمان بل عدم النفي بعبارة وسند في غير أن المعنى الأول على ما سبق شخصاً  
العين فيقول إن المبيع وعدم شئ في الضمان للمبيع وعدم رد المشتري بغيره بالمبيع وفتح  
هذا الضرر يحصل بشئ في الضمان ولكن لا يجري في ذلك في مثل الأمثلة المذكورة فتقبح على  
المكلفين بغيره ولا لزوم الضرر وهو حل في الحد في الضرر فحصل وهذا عدم تدارك  
الضرر لأنفسه المضر فانه يمكن أن يقال ج يجب تدارك الضرر بغير المال والالزام الضرر فعدم  
التدارك من مال المالك يخرج المالك من الرجوع إلى قاعدة الاندفاع وهو خروج على الاستدلال  
بغير الضرر مع أنه ممكنة سمع من جندب المشتملة على هذا اللفظ الذي رواه أصحابنا  
لا بد له إلا على معنى الضرر كما في ذكره ما في رد المحتار في الصحيح عن حماد عن العلاء بن ريس  
عنه الصادق قال من أضر به رجل مسلم شيئاً فهو ضامن وهو غير المدعي وقال بعض  
الأفاضل في صحة كون الأضرار نظام الظاهر مع ملاحظة قوله تعالى لا ضرر ولا ضرار الحكم  
بغير مع الجبران والشرام المصداق كما يحكم به أهل الجفر ثم الصلح أو البراءة المستغرقة في صلح  
بغير البراءة لاحتمال الزيادة بغير الشئ وحينئذ إن أرادوا استفادة ذلك من الرواية  
فهم مخرج كما ذكرنا وإن أرادوا قاعدة الاندفاع فهو مع أنه خروج عما نحن فيه لا وجه له  
لصحة وغيره مع الجميع إلا في الحقيقة لانه الحكم شرعاً ثم ان ظاهر استدلال العقلاء في بئر  
في الموضع بغيره من المزارعة الرواية عدم ضرر براءة بغير عبادة أو بغير كما يظهر من استدلالهم  
في إخراج المؤمن في الزكوة بغير الضرر وبغير العن في البيع فانه لا يقر لجعل البيع في ما  
يلزم منه ضرر عبده وهو ضار بالعبد بعضهم ببعض أية وجه تكون معقولاً براءة  
بغير عبادة بغيره لا من جانب المدعي لا من جانب بعضهم لبعض وهذا معنى ثالث الرواية  
هو النظر بالنسبة إلى الرواية وبالنسبة إلى العقل وعمل الأصحاب هو نظراً استدلالهم في  
معنى الجميع فاذا أجمع الكلام لا ضراً فلا بأس أن نضم هذا المثال وبينه جليلة الحال  
أنه كلامهم حاله بيان عدم نفع في هذا الأمر شيئاً في نفعه هذا القصد في بيانهم  
نفي في غائبة الأجمال ونهاية الاشكال فنقول قد ندنا ولا العلماء الاستدلال بغيره المخرج

ونفي الضرر في الموارد الكثيرة غامضة الكثرة سواء كانت الضرر والمخرج من جانب الله أو  
 جانب العبد والاباء والاخبار العامة على نفي الضرر المخرج كثيره وبعضها صحيح في العموم  
 وما خالفه الضرر فقد ذكر في الشريعة في لفظ الضرر ولا مزار في الاسلام ومن لم يزل في الحاشية  
 كثيرة الكثرة في حكمته سيرة من جندب منها ما رواه الكافي والتمذ به في الموضعين لا من  
 بكبرية من تاريخ في التاريخ قال ان سيرة من جندب كان له غنى في جابر بن جابر في الاخبار  
 وكان منزل الانصارى بباب البستان وكان يبريه الخبز ولا ينادون فكلوا الانصارى  
 ان ينادون اذا جاءه فاني سيرة فلما اني جاء اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحضر الخبز  
 فارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وضمه يقول الانصارى وما شكاوه فقالوا والاولى والآخرى  
 فاستاذن فاني فلما اني ساو منه حتى بلغ من الاثمن له لم يسلطه الله فاني ان يبريه فقال  
 لك بها عندك بعد ذلك في الخبر فاني ان يبريه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضاروا في ذلك  
 فادرم بها اليه فانه لا ضرر ولا ضرر وليس بها في الاسلام وروي طيحي بن يونس بن علي الصافي  
 قال ان الجاهل والنفس غير مضار ولا اثم ويحجب الضرر في الضرر فاني ان يبريه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضاروا في ذلك  
 هل الشدة والشدق والضيق ومع الضرر هو ما قبل الانشغال وبسبح الكلام في تفاوت  
 معنى لفظ الضرر فالصلح في من فعل الله مثل رخصة الفجر في الصلوة والافطار في الصوم  
 للبرية في افعال العباد كنكاح الولدين ولو بما يكون حراما ثم ان تلك المذكورات  
 اما من على التكليف لثابتين معهما كما ذكرنا وعرفنا التكليف فيمنعه لساك عدم بجانبة  
 الحديث ثم ان ههنا اشكال لا يوجب الاول ان نفي المذكورات من البرية كيف يمنع  
 مع ما شاهدنا التكليف بالجهل والجهل والصدق في الصلوة والجهل والجهل الاكبر الذي هو  
 مجاهدة النفس وتخليتها عن الزنا بل وتخليتها بالتفكير في دفع الكثرة والشبهات والنزول  
 عن ابناء الولدين والاباء والامهات والشا في كل المذكورات من جهة او موكول الى العرف  
 او اللغز والثالث انها مثل اصل البرية واصل عدم من جهة فلا يمانع من هذا المعنى او  
 عن الاول وعدم الثاني في فعل يخص بها سابق الاول او يرجع الى المجهول لان بينهما تفاوت  
 من وجه والرابع اننا نرى بعض النكاح لغيره من الشارع فيها لتأباه في منتهى كما يظهر  
 من باب التهم ولكن ذلك الكلام في الضرر فاننا نرى التكليف بالخشعة الزينة ومرفق المار في  
 الحج وفي انفاق الولدين وغيرهما كذلك الاشكال من سابق الوجه فنقول الذي في الخبر



# الاستصحاب

على العموم بقول الكلام في معنى الضرر والضرار قال ابن الأثير معنى في الضرر أي لا يضر  
 أخاه فنفذ فيه شبهة من جهة الضرر وقال من الضرر لا يجرى فيه على الضرر ما يجرى في الضرر  
 عليه والضرر فعل الواحد والضرر فعل الاثنين والضرر أي يضره والضرر أي يضره والضرر أي يضره  
 الضرر ما يضر به صاحبه وتنفق أن يضره والضرر أن يضره وتنفق أن يضره والضرر أن يضره  
 واحد وتكرارها للتأكيد انتهى معنى الضرر هو الاسم والضرر المصدر فيكون منه ما هو الفعل  
 الذي هو المصدر ومعنى أصل الضرر الذي هو الاسم ولا يضره عليه إلا هو من الضرر على المعنى  
 الأول لا يضره من جهة الضمان مع أنه لا يضره من جهة الضمان وهو الضمان مع أنه لا يضره  
 فاما الثاني فقد ظهر ما فيه فانه في ما استفاض من أوائل الكتاب وما ذكره من إثباته  
 من النص فلا يضره وورد النص كون شي من جهة مما ذكره على اشتد غرضه واما ما  
 في بيان العباد أن كسبه عاد وبعض الأخبار الواردة في بيان الضرر أنه لا يتم له  
 ولا يضره على أكثر الوجوه وعدم ثبوت الوجوه السجدة فيها وكذلك ما لا يشاهد من  
 التوحيه هنا من أن كسبه لا يضره على ما لا يضره من الاحتياط فانه خطر غم الكسبه بغيره السجدة ما لا يضره  
 استصحاب الحال وهو كون حكمه أو وصفه في الحصول في الأثر إلى أن يثبت كونه البناء  
 في الأثر اللاحق الماد من أن كونه في المماثل في الطرفين ليشمل المظن البناء غير  
 ما كان له من القوم من ذلك فانه لا يضره من الوجوه والواقع لا يضره من الوجوه على وجه  
 الظن ومن أنما عين الشك لا تالاه في نظر الشك ليقين الاستصحاب بسبب الجواب لا يشك فلا  
 يضره في الطرفين بل كونه البناء من جهة الاستصحاب فالاكتفاء عندنا فذا يستدعي  
 جهة إلى الظن الحاصل من جهة اليقين السابق فذا يستدعي جهة إلى الجواب وهو  
 يستلزم حصول الظن إلا أنه يجرى في الأخبار رتبة متتالية على اعتناء بطلان الحاصل  
 الوجوه السابق وهو مشكل وأعلم أن الاستصحاب لا يجرى في ما حصل في الاحتمال فاعلم  
 استناده فليس الاستصحاب لا يجرى في ذلك بين الوقتين غير الوقتين بين الحكم  
 الطليقة والوقتية وما قبل حكمه هو بطلان في الأحكام الطليقة لأنها إما أمر أو حكم  
 منها إما موقف أو غير موقف في التقدير بين ما يقال في بدلها منها على التكرار ولا يكون ذلك  
 المنع وعدمه لا يضره الاستصحاب في شي من ذلك ما يفعل في الوقت فيكون الأمر  
 ينحل خارج الوقت فيكون من جديد بعد في غير الوقت فلا يزال التكرار في وقت منقطع التكرار

سبح لا قطارم

وان لم نقل فزوم مقتضى الاشتغال للذم للطبيعة بعد حصول الاشتغال بالذم بها  
المستلزم لوجوب بلواه الذمة من غير ان يشاء الحكم او انك قد يحصل في التكليف  
في الموقف كمن شك في وجوب انعام الصوم لو حصل للمؤمن في اثناء التها ومعه  
في ان يشك في العمل ولا وكذلك في صحة الدلالة على التكواريهم وهذا يخرجهم ان لا  
سحبوا بالحكام الرضوية على ما ذكره المشهور في هذا كما في قبيل المقتضى كالمجيب  
او الشايع والدوام كالمزلة ويجري في بعض المطاوع كالشعر المجانية الذي هو  
بسبب الجبر والظواهر التي هي شرط لجران المصير في الصدقة وانما جبرية الحكم  
في الاول بطريق جبرية ذكرها سابقا لا مكان حصول الشك فيها والاحتياط الى  
التمسك بالاحتياط اما في خبر الجبرية في هذا الوجه وهو ما لا يخفى انه في مثل سبب  
لوشك في ثبوت الشك في المخرج المتغير حيث ظهر لكونه او في مبيته المايل هو الحالة  
الحاصلة في المجانية المتغيرة واما الحكم الشرعي الذي هو وجوب بالاخذ عنه وفعله  
حال الطهارة فظهر ما ذكرنا ان المستصحب في الاحكام الطبيعية والتجبرية في البند  
بالرضية وما يشبهها من الاحكام الطبيعية الا في مثلها ان الاستصحاب في قسم  
اقدم كشيء فثابت في الحال السابق انما الوجوه او العدم وانما ما ثبت من الشرع  
او العقلي والعقلى واما ما ثبت من الشرع وضعي او غير وهل ثبت بالاجماع او غير من الاله  
وناقه من جهته المزيل فقد يكون المزيل ثانيا بمعنى انما قلنا ان من المزيل في نفس الامر  
ثانئا انه هو وقد يكون ما فيه معلوما لنا ولكن وقع الشك في حصوله وقد يكون  
معلوما بحصول الشك في صدقه على الشك في الحاصل وقد لا يكون معلوما لنا اصله  
في حصوله في صدقه على شيء حاصل وقد لا يكون ثانيا بل شك في ان الشيء القلبي  
هل هو من الامور التي هي متغيرة وثابت من جهته حصول الحكم السابق فقد ثبت الحكم في  
الجلد ولا يرام شي من الاستصحاب والاصل وقد ثبت الحكم مع الاستمرار  
في الجملة وقد ثبت الحكم مع الاستمرار في الحقيقة في غاية محتملة واختلف كلام الفقه  
في جهة وعده في المقامات الثلاثة فلا يصح في معنى استصحاب الحكم في الحكم  
المتعلق وقد لا ولم يظن عدمه وكلما هو كذلك فمنه مطلق النية وهذا عندنا في صحة  
الحكم بالاستصحاب لا فانه ظن البقاء وعدمها العدم افادته اياها كالمحققين كالماتري

والصريح في العزل العزل هو محذور وأكثر الخفية على مطلقه فلا يثبت به حكم شرعي ولا فوق  
عند من يرى محذور به ان يكون ثالثا بشبهه فقيلا أصليا كما يقال فيها اختلاف في كونها  
أو يكون الزكوة واجبة عليه والأصل فيها ثلثا وحكما شرعيا مثل قولك انك ضحية في الخارج من غير  
السبيل منها نكاحه قبل خروج الخارج مطلقا أو الأصل البقاء حتى يثبت ما صدره الأصل  
عدمه الآخر ما ذكره ويظهر منه ان قوله بالجحيم لم يفرق بين استعماله في الشرع  
وغيره والنقل الأصلي الذي ذكره هو في البراءة الأصلية التي يسمى استعماله في  
حال العقل بل يمكن ان يراه استعمالا بغير الحكم الشرعي على الحقيقة والمبينة انهم في ان  
استعماله للبلاء لا يتم الا باعتبار استعماله في عدم المنزل فليست له ولكن الحفظ المحض  
في شرع الدرهم في محله الاستعمال بالاجزاء والضرر بينهم الاضطرار بالعلم والشرع  
الحكم الماحض منه المشرع في عدمه وقيل لا ولا يجاسسته ثوبا أو يدك والثاني في بطلان  
ثم قالوا ذهب بعضهم الى حجية بعضها في حجية قسم الاول فقط اول وبعده في غير  
الشرعي جميع ما يتعلق بالحكم وعدمه مثل مطلق أصالة العفة التي هي أصل في كل حادثة  
بل في كل ممكن ومنها عدم نقل المقتضى عن المعنى للمعنى وعدم تعدد الوضع وعدم التغير  
في الماء المتكوك وعدم التذكير في الجمل المطروح وقيل أصالة ثبوت معنى الضمير على حاله  
فأصالة ثبوت المقتضى وهو ينقسم كونه مثل أصالة عدم النقل وأصالة ثبوت المعنى للمعنى  
كلها في الواقع وهو مضمون فرق في استعماله في الشرع بين ما يثبت بالاجماع أو غيره وقيل الاول  
وغير الثاني في كماله في ذهب المحقق الخراساني الى ان معنى حجية الاستصحاب بالمعنى المشترك  
يعني اثبات حكم في زمان لوجوده في زمان سابق عليه بجملة تسمى بالذين نقلوها  
عنه ثم قال نعم الظاهر حجية الاستصحاب بمعنى آخر وهو ان يكون ظاهرا شرعي في الحكم  
الغلا في بعضه فقه ثابتا لوجوده وحال كذا أصالة معين في الواقع فلا يشترط في  
أصالة كذا أصل ذلك الحكم في الحكم باستعماله في الزمان تعلم وجوده وما جعل من يلا  
له ولا يحكم بنفسه بحجج الشك في وجوده واستدل عليها ولا يابا نذا فاكاد امرأته في فعل  
الغاية مثلا فعند ذلك يجدون ثناء الفاتية لو أمثلة التكليف المذكور لم يحصل  
الظن بالاشتغال والفرق بين العزيمة في حصول الظن لم يحصل الاثبات فلا بد من ثبوت ذلك  
التكليف على كونه أصح هو المحذور وانها بالروايات التي ثبت ثم قال فانه قلنا هذا كما

الحكم

على جهة ما ذكرته كذلك على جهة ما ذكره الغوم لانه لا يحصل اليقين في زمانه  
فيبقى ان لا يتحقق في زمانه ان الشك نظر الى الروايات وهو جهة ما ذكره في ذلك الظاهر  
ان المولد من عدم نقض اليقين بل انك انما عند التعارض لا يتحقق به والمردود التعارض  
انه يكون شئ من جهة اليقين لولا انك في جهاد كره ليس كذلك لانه اليقين يحكم في زمانه  
نفس ما هو محمول في زمانه احوال لا يرضى شك وهو ظاهر ثم قال فانه قد علم انك  
في كون ان شئ من هذا الحكم مع اليقين يوجب كالك في وجوه المزيل او لا فثبت فيه  
نفس الماندة ثبت بالدليل ان ذلك مستمر الى غاية معينة في الواقع ثم علمنا صحتها ذلك  
القائمة على شئ من شكنا في صحتها على غير احوال لا في كالتحقق اليقين بانك في زمانه  
اذا لم يثبت ذلك بل انما يثبت ان ذلك الحكم مستمر في الحقيقة ومنه الشئ الثاني في شكنا  
في ان الشئ الاخر يستمر بل ان لا يظهر في عدم نقض الحكم وثبتنا استمراره في  
فظهر ما ذكره في الحاشية في المقام من الاخيرين وقال المحقق السبزواري في النسخة بعد  
نقل الاستدلال على نجاست الماء المطلق الكبر الذي يدل على الطلاق عنه بعد ما ذكره  
لخصنا في الجواب الماء المضاف قبل ان ينجس الكبر كما في جاب في صحيح الحكم المذكور  
الاول يثبت الواقع لانه اليقين لا يتحقق الا باليقين وانما يثبت نجاسته بعد الامتناع  
بغيره من نجاسته الجحيم لانه الكبر المرفوع بعد سلبه الاطلاق عنه فيفعل بذلك  
المضاف والمنزج به وهو عليه انما التحقيق انما سئل الحكم تابع للدلالة الدليل الى ال  
على الحكم فانه لا الدليل على الاستمرار كما في ثانيا والا فلا فربما الما والادعاء على الشرع  
النجاست في المضاف في الجواب زمان ملة فانه مع الماء الكثير حكمنا به وبذلك الما  
فان الحكم من جهة فاما ان الاستمرار يحتاج الى دليل لا يثبت له ابي جعفر في صحيح  
خرارة ليس ينبغي ان لا يتحقق اليقين ابعاد بالكله ولكن مقتضى يقين اخر يقول  
على استمر الحكم اليقين ما لم يثبت الواقع لا ثامنا من التحقيق ان الحكم الشرعي الذي  
يعمل به اليقين اما ان يكون مستقرا معقولا بله دليل حال على الاستمرار في ظاهر  
ام لا وجه الاول فالك في مرفوعه في اقسام الاول فثبت ان الشئ الثاني في واقع  
الحكم كقوله في وجه الواقع والثاني ان الشئ الثاني في واقع الحكم لكن معناه  
يعمل في وجه انك في كونه بعض الاشياء هو مرفوع له او لا والثالث ان معناه معلوم



في استمرار الحكمه لا  
 بالشك فان الشك في  
 تلك الضموم كان حاصل  
 من قبل ولم يكن بسببه  
 نقض وانما حصل النقض  
 حين اليقين بوجودها  
 يشك في

بجمل لكن وقع الشك في انصاف بعض الاشياء بكونه فرع الدعا عن كونه فرع  
 اعتبارا من عند اربعة ذلك والرابع وقع الشك في كون الشئ حالا في هذا من افع الحكم  
 المدعى به لا والجدل في كونها بها على النقص بانك وانما يقبل ذلك في الصفة  
 الا ان في تلك الصفة لا اربعة حجة غير صفة الصفة لا في غير هاتين الصفتين بل في نفس الحكم  
 بوجود الامر الذي شك في كونه ماضيا لم يكن النقص انك بل انما حصل النقص باليقين  
 بوجوه ما شك في كونه ماضيا او باليقين بوجوه ما شك في كونه ماضيا الحكم بسببه  
 الشك وانما يستند الى العلة الثلثا والجزء الجزئية فلا يكون في ذلك الصفة نقض  
 للحكم اليقيني في الشك وانما يكون ذلك في صفة خاصة غير ما ظاهرا في غير الخرج  
 ما ذكره وهو انهم يملكون ان لا يجوز العمل بالاستصحاب في بعض الصفتين في صفة  
 ما علم الرابع ولكن شك في وجوده ويظهر منه انه في غير هذا الموضع فحق في الاستصحاب  
 في الامور الخارجية مع ما حصل الا في الاول يرجع الى الثانية الاولى المحبة صلتا والثانية في غيرها  
 مطلقا والثالثة المحبة في نفس الحكم الشرعي في الامور الخارجية مع ما علم الرابع العاكس في  
 المحبة في نفس الحكم الشرعي في انفسه بغير الاجماع وان اذ من المحبة في اكانه وضعية او  
 غير ما سابع المحبة فيها اكانه مستقر الرغاية مع ما حصل انك في حصول الغاية  
 والثالثة المحبة فيها اكانه انك في حصول الرابع المعلوم الرافعية لا الجزم والظاهر في  
 انفسه بالمحبة مطلقا كما هو ظاهر انما الشك في اننا وجوه من الاول لذلك الاول ان الوجه  
 السليم بحكم بانه ما عطف في وجوده او عدمه في حاله او وقت لم يحصل الظن بطريقه  
 بوجه من مطلقين التيقن في هذا الظن بناء العالم وعيش في ادم لا مستغنا عما عرفت  
 والنجاة وبناء الدار والبناء لا واصل الكا تيقن في الا يمكنه البعيدة في الموضع الاول  
 لغيره في البناء الواضحة في السبل والظاهر في غير ذلك ما بين تلك الصلوات الا ان كان في وجود  
 لزوم سبعة ونصف عليهم وهذا الظن ليس من خصص المصنف في الا ان السائل ما بينت  
 جازا انه بدون جعلنا في الامور بل انما افترضنا الامر في الخارج بغير العلم والمعرفة واد  
 وجدنا انها جازية في صفة لوجوه الاول انما على ما حصل استغنا وانها وقتا وفيها  
 في مرادها في حكم فيها لا يعلم حاله بما وجدناه في الغالب المحاف بالاعمال لا يمكن ان كل  
 تضع في انواع الممكنات بلا حذر وانما الحكم يتقانه بحسب ما عرفت في قوله والحق

فلا سعة

فلا استعدادا لحاصل الجدل ان التوفيق يقتضي مقدارا من البقاء في العادة والاستعداد  
الحاصل للامانة يقتضي مقدارا من الغنى من مقدار الغنى والقدرة والقرى والفتاوى والفتاوى  
مقدار اخر فكلما حلولة في الصفة الشاوية هكذا فحينما حصلنا الاصل اثبات  
الاستقرار في الجملة والثابت اثبات مقدار الاستقرار فحينما حصل حالة المحكيات  
الفتاوى يثبت على الاستقرار في الجملة بملاحظة حال اغلب المحكيات مع قطع النظر  
عن تفاوت احوالها ووطن مقدارها فحينما الاستقرار بملاحظة حال النوع الذي هو  
من جملة ما للحكم الشرعي مثلا نوع من المحكيات قد يلاحظ جهة ملاحظة مطلقا المحكم  
وهذا يلاحظ من جهة ملاحظة مطلقا الاحكام الصادر عن المولى الى العبد بعد ملاحظة  
من جهة ملاحظة سائر الاحكام الشرعية فاذا اردنا التكلم في استقرار الحكم الشرعي  
فناخذ الظن الذي ان معنا من ملاحظة اغلب الاحكام الشرعية لانه لا ينبغي ان يكون  
البراءة امكن فذلك بملاحظة احكام سائر المولى عزهم سائر العبادات ثم ان الظن المحال  
من جهة الغلبة والاحكام الشرعية بملاحظة اننا نرى اغلب الاحكام الشرعية مستقر بطلانها  
الاول بمعرفة ان ليل حكمه اشد من خصصه بان الصدور بل فحينما من حاله من جهة اخر ارجى  
عن الدليل ان لا يرد استقرار حكم الحكم الاول من وجه دلالة الحكم الاول على الاستقرار  
فاذا امكن من وجه من وجهه من عدم بقاءه انما هو حين ابداء الحكم بالامر المطلقا فالامر الاول  
ستكون وعده من علمنا ان مراده كانه من الامر الاول والاستقرار في حكمه فاما يظهر مراده من  
الاستقرار وعده من الاستقرار ونقول ان مراده هنا انهم الامر بالاستقرار والحقا فبالا  
فحينما حصل الظن بالدليل وهو قولنا ان دع بالاسطر وكذلك الكلام في وجهه من  
الاستقرار من الامر الثاني وجهه فانه غلبة البقاء به في الظن القوي ببقاء ما هو مجموع  
الحال ولما يمكن وجوب الحكم الابس جرمية فحينما ان غالب الوجوه انما المستقر  
عليها اما يمكن على الوجوه هذه غلبة البقاء على حسب معنا والمعلول ونحو ذلك العلة للثبات  
في يمكن ان يفرق ذلك في الحكم الشرعي فانه كما يمكن ان يكون غلبة البقاء الامر الاول والحكم  
القرين الثاني وجهه كما شدة من يمكن ان يكون غلبة الاستقرار وثبتا اخر وهو نفس الامر  
القرار وجهه من تنصيصنا وجماع على الاستقرار او مخفى لك والحاصل ان العلة اثبات الظن  
بالثبات في كل ما ثبت فحينما ثبتنا من العلة ثم والوجدان ومنه من مكابر ولا سيما اثبات

١  
٢

السبيل بحث على الظن فإنه كان الظاهر أنه هذا القيد على حسب ثبوت العامة المستندة  
 حصولها إلى علم الثالث الآخر المحال حصوله وإنما اللاحق بالبحث أنك بحسب هذا الظن نظرا  
 إلى أن الأصل من هذا الظن إما ما خرج بالدليل وقد بينا سابقا في مباحث الأبحاث بحسب  
 ظن البحث محطها الآخر وجه الدليل وأنه ذلك الأصل غير مسلم كان دليله أنه كان هو الجامع  
 فهو فيما نحن فيه ممنوع إحصاؤه الكلام وإن كان ظاهرا لا يثبت بالأخبار فإنه كان دليله على  
 هو معنى القطع بحسبنا أيضا فثبت أن غاية ما يمكن أن يثبت من معنى اللفظ في الجملة لا هو ما ذكره  
 القطع والمعنى كلية فيما نحن فيه معنى ما كان هو الظن والظن في ما قبله هو معنى  
 الما بحسب ظن الجهد وهو معنى فيما نحن فيه وفيما ذكرناه عند غنيتها لا ما ذكرنا بحسبها  
 وأما ما استدلل به الآخر من أن ما ثبت ولم فهو كلام حاله في الخصم وعامة من جهة  
 ما ذكره المحقق في هذا المقنع الحكم الأول ثابته في الحكم والحوار فيما يصلح وأصله  
 في الحكم بشيئ في الثاني أما ان مقتضى الحكم الأول ثابت فلا نأخذ الحكم على هذا الشكل  
 وأما في العارضا يصلح بأفعاله فكان العارضا إنما هي ما لا يثبت بها من جهة قال  
 الحكم كإن احتمال ذلك معارضته محال لعدم فكون كل ما مضى مما قبله من مقتضى الحكم  
 الثابت سلما في رافع وأما جبري فإنه في المقنع الحكم الأول أنه سلم كونه مقتضيا في  
 الأولان اللاحقة فلا معنى للاستصحاب بل هو محض النص وإن فرض كونه مقتضيا للآخر  
 الأول فقط فلا معنى للثبوت في غير ذلك وأما كونه مقتضيا في الأولان اللاحقة فلا  
 معنى للاستصحاب بل هو محض النص وإن فرض كونه مقتضيا للأول فقط فلا معنى  
 لثبوتها في غير ذلك وإن أخذ كونه مقتضيا في الجملة فثبوتها في أحدهما لا يوجب ثبوتها  
 وثالثها لا ينفع في إثبات الحكم في الأولان اللاحقة من جهة المقنع في هذا المقنع  
 حصر مقتضى التعمد كما مر في الأثر الثاني الأبحاث والمقتضى في إثباته في الأولان  
 على جهة مطلقا عما مثل جبري في رافع عن الباقي ثم قال فثبت أنه لا يثبت به وهو على  
 ومن عاين جبري المحققان عليه الوضع في الپا سريقة فثبت أن العاين ولا يثبت القيد  
 فالأولان فإذا ثبت العاين والأولان والثالث جبري الوضع ذلك حرك في جنبه شيء وهو  
 لا يثبت به فاللاحق لثبوت أنه قد فاق حتى يثبت ذلك ما يثبت به فالأولان على طريق  
 من ومنه ولا يثبت به الباقين إجمالا كما ذكرنا في مقتضى بغيره أخى والباقي هو الثالث

[illegible]

فانضم اليه الفرضين مالم يثبت الاستمرار الى غاية ان يثبت الاستمرار  
في الوجود او يثبت الحكم على الإطلاق لا المقتضى ان الكلام ليس بواجب من قبله فلو كان  
المتنفس يثبت فانه انك لو فرض عدمه في زمان ما ثبت الذي هو ضرورة في الوجود  
الذي في فرض عدمه مستلزم ان كان قاطعه في البقاء ان عدمه هو ضرورة ان يكون عند  
القطع بان جز ما جزا من الوجود ان يثبت مع عدم انقضاء يحصل اليقين بوجوب  
الحال لا بقاء الحال انما هو حقيقا على التام من الوجود في زمانه وحينها حاصل من البرز  
صارت الى ان يكون العلم الوجودي في هذا العلم هو كماله في الوجود ان حصل اليقين  
بعدمه في زمانه ان كان العلم الوجودي هو اليقين فلا بد ان يكون في الوجود  
بان انقضاء انك انما يثبت من يثبت اليقين لو ثبت ان عدم الوجود في الوجود الاول على  
الوجود في الوجود الثاني في اي زمان ان انقضاء اليقين في الصورة التي فيها المستلزم بوجوب  
اليقين بالحكم اليقين المستلزم عليه من انك في كماله في زمانه فيكون العلم انك  
بوجوب اليقين بالحكم في زمانه عدم الوجود في انك واليقين بالحكم اليقين في زمانه  
هنا في كماله ما يثبت اليقين اليقين وهو في الظن والقطع انقضاء اليقين في زمانه  
ايضا ليس في زمانه حتى يثبت انما في انقضاء اليقين في زمانه في الوجود في زمانه في زمانه  
بالعدم بل الكلام انما هو في ثبوت الحكم اليقين في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
السابق مع الفرض انما انقضاء الخطأ بالعدم والحاصل في زمانه في زمانه في زمانه  
استحال من زمانه الحكم اليقين اليقين في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
يقول اليقين اليقين انك في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
اذا فرض انقضاء فلا يثبت استحالة الاحتمال في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
لا بانسحابه بل بانك في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
هو في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
واليقين في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
بوجه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
حكم الامر في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
في غاية الامر حصل اليقين في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه

شئ في طرف الرابع وانما الشك يحصل مع ملاحظة عدم اعتناء اثنان بآلة الكا  
ولا يحتاج الى اعتبار عدم الآلة الثانية في حق منتقل الآلة الاولى وبتبديلها في الآلة الاولى  
مع انه من المنفرد بالرفق فيهما فربما المستدل انما ان يصير لان الشاكي سبب الك  
في ثبوت الاستمرار المتصور عليه الرغبة معينة بل هو ثابت في ذلك ونحوه في الثالث  
المستدل به عليه حقا بحرف والهاصل ان ما ذكره في معنى الحديث انما ينقض اليقين  
المعروض في زمان الك الذي له الك لكان ثابتا بالك وهو مع انه يجري في استصحاب  
القول ليس بالبرهان بقا الملاءمة الحديث لا ينقض حكم اليقين بالثابت سابقا بسبب  
كما اشترط بل هذا اول ظاهره هو الحشا ووجه الحديث ولما قيل في حجة ما خلفه عنه  
سابقا فثبت فيه تفصيل الرجوع الى القول بعد التفرقة بين الصوريين والفرق انما  
يحقق شيئا بالاستمرار المضاف وعدم كاختلاف اول الك في وجه الميزان الك  
في كونه الشئ في ذلك كما نرى فلم يخرج لبيان عدم الفرق في سببه اماما ذكره المحقق القاري  
وهو الفرق بين الافاق المذكورة في كلامه فيما بينه لا يرجع الى حصول فلتذكر اول امثله  
الصوري المذكورة ثم لتخرج بابطال الفرق في الاول والاستقرار على ذلك التزج بين الك  
في كون الشك في حواس استمرار مجازا البديك والشك مع الك في الفصل ومثال الثاني  
استمرار الطواق المزمعة في الحديث مع الك في كونه الذي حدثنا فالحاصل الذي  
من جهة تعارض الاول والثاني استمرار مجازا البديك والشك في الميزان النظمي بالبرهان  
على ما والسبيل الى كون في كونه ما ومثال الثالث كل شئ يحصل في الحال الذي فيه  
حلال له حرام فهو حلال حتى يعرف انه حرام فانه الحلال والحرام ما ههناك معلوم  
والجواب في الواقع من غير في مسمى الواقع بحيث انه لو علم انه معصوم  
يق ان حرام ولو علم انه في المباحات الاصلية المجازية ووجه فقد يقال حلالا لكن بسبب  
بسبب الاختلاف في الاشياء المتخارجين الذين اوجب تغير المعرفة لا يعلم ان هذا  
ان حصل الجوهري المجهول في الحال في كل الصنفين ومنه ما ومثال الرابع ان الك  
في كونه استغناء الكلب بالمال فاقع في الملة مظهر او قل ان دلالة الخبر على الاست  
الاربعه واضحة ولا احتجنا حوله بصورة الاولى فانه كل ذلك من موارد نقض اليقين  
بذلك قوله تعالى لا تحصل النقص اليقين بوجوهها انك لم تقم ان المبادىء الخبر

ان موضوع الشك واليقين ومن ردهما شيئا واحداً فاليقين بوجوده المسمى بخلافه  
 على اليقين بالطهارة بل هما امران متضاران فانك واليقين كما هما الامكان بلا حقا بالاسم  
 الى الطهارة فلا يميز لا يفرق بين الصورتين ويجوز ان يكونا عيناً في اليقين لما جاء بسبب  
 انك بن والاطهارة التي كانت بغيره فقد صدق قوله وما على موضع واحد  
 هكذا قد مرنا لا يفرق في ذلك فانه الشك في تلك الصورة كما حصلنا في قولنا ان ما كان  
 حاصله في قولنا هو الشك في كون نوع هذا الشيء واقعا في ذلك اليقين وما انك في وضع  
 الحكم الخاص فاما حاصل الشخص انك لما حصل من جهة بغير حصول هذا الشيء الخاص فان  
 حصول ما هو مشترك في كون نوع الاضافات مشترك للشك في وضع هذا الحكم الخاص حصول  
 الخاص بعد الحكم الخاص وهذا انك لم يكن من قبل فصدق انما اليقين انقضت بانك لا  
 باليقين وهذا ظاهر وما ذكرنا من ان العلم التام والجزء الاخير منها هو الشك المستبعد  
 اليقين لانفس اليقين ومجتمعة الاخرى وهي مذكورة في كتاباتنا بالاطهارة من التمسك  
 وهو على ما ذكرنا من اوضاع الدلالة في مجتمعة المتقدمة ومجتمعة الاخرى كما قد مر  
 كونه في كتاباتنا بالطهارة من التمسك في قوله وفيه ما لم ينع من الدلالة في مجتمعة  
 المتقدمة ومجتمعة الاخرى وهو مذكورة في باب السهو في الثالث والاربع والخامس  
 في احدهما قال واذا لم يدرك في شك هو اربع وقد احرزنا الشك فاما فاضاف اليها اخرى  
 ولا شيء عليه لا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل انك في اليقين ولا يخلط احدهما بالآخر  
 ولكنه ينقض انك باليقين ويقيم على اليقين فيمنع عليه ولا يعيد بانك في حالة الاثبات  
 وما رماه الشيخ في الصغار عن علي بن محمد القاسمي في قول كثبت اليقين فاما بالمدنية في قوله  
 يشك فيمنع من ضمان هل يصح ان لا يكتب اليقين لا يدخل اليقين في عدمه في قوله  
 الشرعية وما رماه العلامة في قوله في الجاهل في اربعة نسخ او شك في شيء من افعال اليقين  
 في الفصل عما به في سعد بن عبد الله في قوله في اليقين في الشك في شيء من افعال اليقين  
 في قوله في الشك في شيء من افعال اليقين في قوله في الشك في شيء من افعال اليقين  
 من كان على يقين في شك فله هو على يقين في الشك لا ينقض اليقين وفي الجاهل وانه ان  
 اصل اليقين ثم قال في كان على يقين فاصابها الشك فله هو على يقين في الشك فان اليقين لا ينقض  
 بالشك ثم قال اصل هذا الخبر في غاية التواتر والاعتبار على طائفة المتقدمين وان لم يكن





الاول ان كل جنس من الاشياء علم لها رتبة سادتها وهذا او شرعا فهو محكوم بطهارته  
 حتى يعلم انصاره ونحوه ان علاقته ما يشبه على ما اواشده عند شوقه الى انضامه  
 بالثوب الثاني كل جنس من جنس علم له رتبة من الاشياء التي انضمت اليه بالقياسه بسبب  
 ملاقاتها للجنس الذي هو الاصل في علمه على الطهارة حتى يعلم انه من الاشياء التي انضمت  
 بالقياسه كالواشبه في النقص بالذوق الطاهر وكذلك الكلام فيها الواشبه في الجوف الطاهر  
 العيون بنحو العين كالعذرة المنزوعة بين عذرة الانسان وعذرة البقرة الثالث كل جنس  
 الحكم بكنهه وبشخصه جميعا العمل لا يكتفي بحكم الحكم الاعيان بالقياسه بالانسان بكنهه  
 كالكلب العذرة واحكم الاعيان الطاهرة بالذات بكنهه كالغنى والظفر ذلك مثل ان  
 اوعى من طاهر حتى يعلم انه بنحو ذلك المصالح الثلاثة في قوله تعالى كل ما طاهر من خلقه  
 انه قد ذكره في بعض المقامات الثلاثة المعاني الاولى ان اعيانهم معنويهم الكافي في ذلك  
 الشيء هذا اذا لم يتصل بمحكم الجوف من حيث انه جوف بل هو جوف كافي وفي  
 الكون ظهر في قوله تعالى كل شيء مطلق حتى ورد فيه فهو بخلافه الاولى وكذلك بعض هذا العلم  
 بالقياسه من حيث الشيء من الدليل الشرعي على الوجه الكلي بخلافه الثاني في العلم  
 انما يحصل من الاصول الخارجيه كالنسبة القرين في هذه الجملة الشهية في الحكم طاهران  
 من حيث الشيء في الموضوع فاعرف هذا هو ذلك الفرق بين المعاني عرفت ان المعاني  
 متفاديه متباينة للجنس اذ لها جميعا في اطلاق واحد كما حققنا في اول الكتاب والاشياء  
 بان كل شيء عام قابل للمادة الكثر الجوف وكذلك العلم بطل العلم بالكون الجوف  
 فيصح اعادة معنى عام بتدريج الكل لا يصح مع فناء وضاافة الطهارة والنفارة  
 الى الاشياء وكذلك سبب العلم ولا يبين كلام المصنف في معنى العلم على ان كل شيء طاهران  
 وقد يختلف مواعيد الحاجات فقد يكون ابرز او بسبب وضع الحاجات ان كل شيء طاهران  
 انما يتحقق مع العلم في الخارج ملاقاته بالقياسه وان كل شيء من جنس معين من طاهران  
 فيكم بل ان الاشياء الطاهرة هي تمام في الخارج انما هي الاشياء البينة وان كل شيء من جنس معين ان  
 يكون حكمه الشرعي الطاهر والقياسه فيكم ان طاهر حتى تعلم من جهايب الشرع ان حكمه  
 انما يستلزم ان معنى الثالث بما فاصل البراهة وقد عرفت ان شرط العلم به بالقياسه  
 عن الدليل بخلاف المعنوي الاولين والروايات ظاهرة في البناء على الطهارة من جهة المحض

وهو بناء على المعنيين الأولين لا المعنى الثالث لأنه من المسائل لا خبراً ودية المتخلفين المعنيين  
والخصم فاقبال المعنيين الأولين في الثالث بأنه ينطبق على كل شيء مجزئاً لها ودية ونجاسة  
سوى كانه كان اوى الفارة او كما جعل الظاهر ان يكون الملائقات بالنجس كما حدانا فانين  
المشبهين فهو ظاهر حتى نعلم من اننا في حكمه فيجب لكل من باب الجمل الحكم الشرعي ولا  
يتناقض شيئاً منها لعدم الفحص الدليل في غاية البعد واللفظ والمعنى والحاصل ان الجمل  
بالحكم الشرعي اما جهالة من جهة الخصم او جهالة من جهة الاشياء الحكم والخصم  
بعد وصورة في كل من المشبهين او جهالة من جهة مطلقه وكذلك العام الذي يحل الحكم  
بمختلف باختلاف الوجه والاشياء كل منها ذكر لفظه بدل علمه فلا بد ان يحمل اللفظ على  
ما هو القدر من فقر لظاهر العموم هو العموم الا في اورد اشارة الاستحسان في الاصل فينبغي  
في اعادة الكبر والجزء بملاحظة الكلي وهو يرجع الى المعنيين الأولين والثاني اظهرهما  
ما استدل به على المعنى الثالث عنهما واضح سبحانه ملاحظة ان المشبهين في العام هل بينهما  
الواقع والعملي لا يحصل في الموضع لا الحكم فاما العام بالحكم الشرعي فغالباً انعم في الدولة  
الظنية غايته الامور كونهما احب العمل وهو لا يوجب العلم به الحقيقة لكونه في  
حكم الجمل لم يحصل كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهى لانه يعلم ان مع ان حمل على المعنى  
الثالث مع وهو في كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهى لكونه على المعنى الاول مع ما ورد  
في الاخبار والمادة علمهم جميعاً نهى عن التمسك بالشك فيبطل ما كان في خلاف اشارة  
معنى الثاني فانه ثمة سبب كسب انما المحل في قوله كل شيء فيجوز له مع ما في ذلك حلال  
وما بعد اشارة المعنى الاول وهو مع المعنى الثاني ان الظاهر ان لفظ قد وصفه شبهة  
والجواب ان ما سبب اشارة ما سبب في ان يند بالان او بسبب الملائقات لا فعل  
ما في منبه ليجزى حصول الفئات فينبغي ان الفكا ما هو في ان الشيء هو الظاهر او  
الفكر لا في ان الشيء حصول المشقة انما لا وحاصل المشقة ان اشارة معية عام فيحل  
بمضاف المشقة لا يجرى الا مع الجزئية والتكليف الذي لا يبالى الاستدلال العمل على المعنى  
الثالث ودية الاولين بعد ملاحظة معية وكذلك المعنى الاول ودية الثاني فيهم هذا المزمع  
يحتاج الى اتمام نام ثم فرج الواضح فيقول ان انطبق الرواية بالمعنى الاول على  
مستحقها بظاهر ذلك على المعنيين الاخيرين ولكنها يجمعان الى استحقاق حال التمسك

البرادة الأصلية ولما لم يقع إلا ولم يكن حمل عليه على من صلى حال الشروع إذا علم طهارته  
شرا منها صححه عبد الله بن سنان الدال على طهارة الثوب الذي عاراه الذي علم  
صحة غسله لأنه عاراه طاهرا ولم يثبت نجاسة ولم يرد صححه الأخرى في شبهة الموضع  
وما في بعضها الغبرة ذلك من الروايات الأربع أن ثبتت الأجر على عاتق في بعض  
المائل للثبوت الطهارة وإن شك في الحدث وعكس ثبوت طهارة الثوب الجرد وإن كان  
في نجاسته ما وثق أنك قد علمت أنه يشهد به معنى ما يعلم واقعا والحكم بنبأه فلا ريب  
في المنع وكذلك المال وعزل نصيبه الميراث وفي ذلك ما لا يحصى فيكون حجة لا علمه  
علمه بغيرها هو اليقين السابق فيجب التحمل بأنها تحققت عليه وإن افتش محبة في بعض  
المائل فلا فائدة بالفضل وأورد عليه العلة لعناك ما في بعض ما انفصل وإجماع وغير  
ذلك فدعوى العلة من عند طهارة دعوى الإجماع المركبة فهي غاية لم يثبت علمها إنما  
كان من جملة الاستصحاب لا التصديق على حصة هذه المولية الكثرة بمرشاة الظن القوي  
لما نقل بالعلم بآية المناط هو الاستصحابها بجلد الدلالة التي فكرها ما سيجتمع فيها  
لا يتق مع ما جاز لك والرأي محبة الاستصحاب جواز الاعتقاد عليه وجه التناقض بلا يثبت  
والأخبار والدالة على حصة العمل بالظن إنما هي أخبار المليل ولا دليل على محبة الظن وأنه  
لا يجوز ثبات مسئلة الأصولية بأخبار العامة ورعا مع بعضهم حصول الظن منه بآية  
وقد ثبت الجواب على ذلك حصة العمل بالظن في إيجاب الواحد أو ثبوت محبة ظن المحبة  
أنك قد عرفت دالة الأخبار وعليه بعض الحق أن محبة الأخبار لا يثبت إلا بالآيات  
محبة ظن المحبة بآياتها ثم دالة المسئلة الأصولية لا يثبت بالظن فقد عرفت أنه  
التحقيق خلاصتها بآية ولما انكار حصول الظن منه مع أنه ما كان لا لا يثبت  
بالجواب عن بعد الاحتجاج بالهذه نظر في الأخبار وأثبت محبة القول بالمحبة في نفس  
الحكم الشرعي دونها من المحبة فمن قبل لنا فيها من منع محبة بطلان الظن وأدعى  
الظن ومنع دالة الأخبار فإما لا يثبت شمولها للظن المحبة بآية مثل من قبلنا فيها  
ومعها ما يبعد أن يكون مذهبهم بآية الحكم في كل هذه الأمور الذي يوجب شك في آية  
كما يمكن أن يثبت في الحكم شرعي بالعرض مع عدم الظن ولا على الاحتجاج فيها هكذا  
فقد التزم الحق الخواص في حاشية شرح الدروس قال وهكذا هذا ما لا

في الامور الخارجة عن مقتضى ما قبله وبين ان البيهقي والشافعي يعلنان سببا في روايته المختص  
وبعد كونه الموردين الحكم الامور الخارجة عن مقتضى ما قبله وبين ان البيهقي والشافعي يعلنان سببا في روايته المختص  
ان عدم جواز انقضاض البيهقي في كلامه غير كافي في جميع في الطهارة عن الحدث والنجاسة في الامور  
الطهارة بالمعنيين في جميع لا لعدم النجاسة وعدم وصول النجاسة في عدم حصولها بغير  
الحدث اذ الحكم لا يفسد بغيره كما لا يخفى على من تأمل في الروايات مثل ما في صحيحه من رواية فليد  
ان رايه في نجاسة في الصلوة قال انقضض الصلوة وتعيدا فانكسرت في موضع من موضع  
رائيه وطهرت الصلوة ومنكسرت بغيره على الصلوة لان طهرت على طهرت في موضع من موضع  
فليس ينبغي ان ينقض البيهقي بانكسرت في موضع من موضع لان طهرت على طهرت في موضع من موضع  
الفصل المسمى في اصول الائمة بعد ما ذكر في من الاخبار التي ذكرها في هذا العلم في هذا العلم  
لاشك في صحة الاستصحاب في نفس الحكم الشرعي بما يدل عليه في موضع من موضع من موضع  
كيفية حديث بعد الطهارة او طهارة بعد الحدث لا يطلع الصبح او غروب الشمس في ذلك  
او تكام امره الرماوي في ذلك كما هو ظاهر في ما ذهبنا اليه من ان مقتضى الفل في الطهارة  
القول وبغيره في ذلك كما هو ظاهر في ما ذهبنا اليه من ان مقتضى الفل في الطهارة  
الشرعي لا يشترط الاجماع ان يثبت الحكم في الامة المتأخرة يحتاج الى دليل ولو كان الاجماع ما يثبت  
في الامة المتأخرة لما حصل هنا خلاف في الخلاف في مسألة المشيئة في اجراء الماء في  
الصلوة مثلك كما يشهد به الاجماع لم ينعقد الا على وجهين في الحكم في الحال لا على وجهين  
روية لما في اللسان المتألف من هذا الاجماع المتألف من هذا الاجماع المتألف من هذا الاجماع  
حليل اخر على ان لا يثبت الحكم السابق في الامة المتأخرة في هذا الكلام بغيره في غير  
ما يثبت في الاجماع اذ لو كان النص لما يثبت في الحكم في الامة لا ولد في الامة  
المتأخرة في هذا العلم بالعلم لا بالمشيئة في الامة لم يكن فيه شمول للفرد دليل  
على صحة الحكم في الامة المتأخرة في هذا العلم لا بما يثبت في الحكم في الامة لا بما يثبت في الحكم في الامة  
للاختصاص والحال ان القول في صحة استصحاب اجلال الاجماع في الاجماع من جهة في الامة المتأخرة  
ولا ينزل ايش لا يمانه فيكون المستلزم في الامة المتأخرة اجابة بل في الامة الاجماع ايش في الامة  
كما يشهد به في الامة المتأخرة في الامة المتأخرة في الامة المتأخرة في الامة المتأخرة في الامة المتأخرة  
بلا غش ولا في الامة المتأخرة في الامة المتأخرة في الامة المتأخرة في الامة المتأخرة في الامة المتأخرة



البراءة فكما ان بالذات يقتضي رفع التكليف حتى يشبه التكليف سواء كان مستحيا  
 ام لا فنقول انما ايقن به بغيرها بوانها سواء لم يستحي ايها ام لا وانما الكفران يحصل  
 ظن الا مثقال مع ان المعنى في رفع شغل الذمة البقي هو اليقين بالرفع فيها على  
 علم كفاية الظن لا جهادي الذي هو بمنزلة اليقين فلو كان حصول الغائبة الموصوفة  
 المذكورة بظن معتبر فيكون في الامثال وهذا كلام سار في مطلق التكليف الثابت ولا  
 اخذنا من له باستمرار الحكم وعدمه في شرع الدرر من بعد كلام في هذا المقام والحاصل  
 اننا اذا وضرنا اجماعا على غير شيء معين مثلا معلوم عندنا لو ثبت الحكم في غائبة معلومة  
 عندنا فلا يرد من الحكم بلزم من تحصيل اليقين بالظن بوجود ذلك الشيء المعلوم حتى يتحقق الا  
 مثال ولا يكتفي بالشك في وجوده وكذا يلزم من الحكم ببقاء ذلك الحكم الى ان يحصل العلم بالظن  
 بوجود تلك الغائبة المعلومه ولا يكتفي بالشك في وجودها في ارتفاع ذلك الحكم وكذا اذا  
 وضرنا اجماعا على وجوب شيء معين في الواقع مردود عندنا بين اشياء معلومة  
 اشترط بالعلم مثله في الحكم بوجوب تلك الاشياء المردود فيها في نظرنا وبنينا ذلك الحكم  
 الى حصول تلك الاشياء التي لا يشك في وجودها في سقوط التكليف كذا لمعنى  
 شيء او في ارتفاع الحكم وسواء في ذلك ان ذلك الوجوب يشتمل على الواقع بجهولنا  
 عندنا او شيئا كذلك او غائبا معناه في الواقع بجهولنا عندنا او غائبا كذلك وسواء ايضا  
 تحقق عندنا من شيء بين تلك الاشياء والغائبات او بنينا عليها التكليف واما انما لم يكن كذلك  
 بل ووجه من ذلك انما الوجوب الشك في ان يكون في ذلك الوجوب شيء اخر وذهب  
 بعض العلماء الى وجوب شيء والاخرون الى وجوب شيء اخر ومنه ظهر بالضرورة والاجماع في  
 وجهه ان اولئك الذين استدلوا بمسائل يستلزمون الغائب حتى لم يظهر وجوب الاشياء  
 بها معاملة جهولنا الا مثال بل انظار الكثرة بل جعلها سواء اشتركا في احوالها بنينا  
 بالكلية فكذا حكم الحكم في شئ الحكم الى الغائبة اقول وقد اشار الى بعض هذه المطالبات  
 فيقول العنود عن هذا الكلام في المحققين انما يشترطوا في ما قلناه من بعض كلامه في شرع الدرر  
 ما يبدى فيه يقيننا وهذا بقوله وبهم ان ذلك التكليف غير مشروط بشيء من العلم بذلك  
 الشيء فلا حظ ونامل هذا ولكن المتيقن من المواردة معرفتنا بما يجري فيه هذا الاستصحاب  
 انما لا نرى العمل على استلزام الا مثقال حتى يحصل اليقين بالبراءة فانما المكلف في المردود



بين امور هو احد المعاني عند الله المبرهن عندنا او الكلف سائر لا يترك مجموع المحتل  
 فيكفي الاثبات بالعقل من غير شكل والخبر ان اثبات الاول في غاية الصعوبة ومنها ان الله  
 وانه لا يخلو انه غير متحقق كذا في الكلام في الامر المستلزم في غاية صعوبة عندنا من غير  
 وقد ذكرنا بعض الامثلة في المحل السابق ونقول هنا اننا لو استدلنا بالبرهان بوجوب ثلثة  
 اجزاء في الوجود على حكم النجاسة مستلزم الحصول المطهر لشرع بالاجماع ولم يحصل المطهر  
 الا بالثلاثة فيقال له لان لم لا يجمع على انه النجاسة ثابتة الى ان يحصل المطهر لشرع بل انما  
 ثم على ان الصلة بعد التقوى لا يصح حصول النجاسة ثلثة اما الفصل بالماء او الشح  
 بثلثة اجزاء مظهر او الشح بظاهر فثلاثة الاجزاء ثبت علمي بوجوب شئ هو احد  
 المعاني عند الله المبرهن عندنا فيقال لاجماع علمي لانه يمنع بل انما يعلم الاجماع علمي  
 ثلثة بجمع الثلثة موجب للعقاب وهكذا في كل ما يرد عليك فعدبك بالاجزاء في كل ما يرد  
 خلع العمل من مفضلة انما ذكرناه على المحقق الخزانة في اخر كلامه بعد الخ  
 او لا يجنب الاستصحاب فيكم واستحسنه صاحب العالم الا انه قال هذا وجوب علم الفول بال  
 شح في ان ارا ما لوجوب علم الفول بالاستصحاب في جميع المواد في حق وان الله جوع  
 عندكم كما هو ظاهر كلامه فمن غير صحيح لما قلنا ان الله استصحاب الحكم في زمانه ان  
 في الاستدلال وهذا يستلزم الاستصحاب اما جهة الفول لا يخرجوا به فظهر ما ذكرنا مفصلا  
 فلا نعيد وينبغي هذا التنبه لمراد الاول ان الاستصحاب في جميع الموضوعات في متناه  
 فابلية الاستدلال وملا خطا الفلته فيه فلا بد من التامل في استكراهي في حقه كبحر  
 الموضوع القابل حكما ولا مفهوم كل واحد بين امور وقد يكون جن في حقيقة معي يرد  
 متفاوت الخلاله وتختلف افعال الكفر في فائدة الاستدلال ومقدار فاعلم الاستدلال  
 ينصرف الى انما استدلوا بالاستدلال وهذا الطيف في جميع ان اذكرها في باب التفرع علم  
 هذا لا اصل لها اللهم ان الله تعالى بيكم دين الاسلام والصادقين علم به بعضان بعضا  
 الفضل انما كان من احوالنا في كونه حكاية ما جرى بينه وبين احد من اهل الكفاية  
 الهمة والاضار في انه في كونه السامي فاليون بنوع نبينا في وهم منقطع على  
 حقيقته فيشعر في اول الامر فظهر السامي انما يشعروا بل ان دينهم ذكر الساجدة يا هو  
 المشهور من اننا لانم بنوع في الدين بنوع محمد في سوا محمد الذي يقول بنوع النبي

او الضار



ثم انك بعد بنينا الله سابقا اظنه راد علينا امر الاستصحاب الحكم الشرعي بما ذكرنا  
 في هذا المقام بان نقول يكون هو الاستصحاب بانها يعمل ذلك ويقال ان الاحكام العرفية  
 في الشرع انما يسم جريان الاستصحاب بانها ثبت كونها مطلقات لم يكن مفيدة الوضوح  
 واخفى عليها ومقدمة الرضا الهدي الذي يجوز اجراء الاستصحاب بانها هو الاول وذلك لان  
 الشئ والاستقراء يمكن ان يان غالب الاحكام الشرعية في غير ما يشهد في الشرع حديث  
 ما ينفع والمقدمة الى صحتها وان المتابع يمكن ان يصرح عندهم في الشرع وفيه في ذلك  
 انما لا يمكن الاستقراء فان تتبع اكثر الجواهر واستقر منها يحصل الظن القوي بان مراده من ذلك  
 المطلقات هي الاستقراء لان ثبت الرافض دليل على ان يكون في غير هذا مردود عليك في حكم  
 البين قلنا ليس كذلك لان الغالب في البين ان يكون الخدم يدل انما الذي ثبت علينا ومنه ان الاستدلال  
 المتبادر ان عند الاستصحاب بنينا مع ما لا يحتاج في اشارة الى التمسك الى الاستصحاب  
 حتى يتبين ان الخصم بان يتوسطه مردود بين الامور الثلاثة بل نحن معك بان يقطع به  
 من النصوص والاجماع ثم لكانه عينا بالاستصحاب في الدوام لا يظهر على الخصم بانها  
 عليه كانه قبل ذلك بالسخن بعد اطلاقه بطلان التمسك لانه اخفا المدة وعدم بيان الرافض  
 ملاحظ في ماهية الشئ وهو بعينه مردود الاستصحاب بطلان ما سمعت من غير احتشاح  
 اليه في بعض النسخ وابطال قولهم في بطلان قولهم انما هو باب الحاشية او هم في عدم  
 بطلان التمسك وابطال قولنا بطلان الشئ والافاق الخشون ان من هو عيسى بن ابي بصير  
 محمد بن وكنا بهما ناطق به لان قولهم مطلقا وعلى بطلانها بالسخن فلما كان اليه مردود  
 لظن قولهم وبينهم بذلك من غير مردود وادبهم واطلاق البين وعشوا بالاستصحاب  
 من باب الحاشية معناه ان كانوا بطلان الشئ بانا عليه بطلان فخر فخرهم عليه في الرافض  
 في بعض النسخ وهذا الخبر مردودنا عليهم في عنكم بالاستصحاب بان قبل احكام شر  
 عيسى من تلك المطلقات والنسخ يتعلق قلنا اطلاق الاحكام مع افترانها ببيان عيسى  
 بوسيلة بعد اسمها لا يمكن ان يستلزم وجوب قبلة من الله ثم وبعد قبلة  
 قلنا مع الاستصحاب احكامهم كالايجز فادع ذلك وانتم الرافض في ذلك في انما احكام  
 المحصل لا يقتضي المحصول انك في دفع الحكم ان يرفعا علم ان ذلك انك انما يحصل  
 بسبب حصول تقبل في الموضوع امل في وصفه او صاف وكل الشئ والكثرة في الماء والليل

الخ



ايها غير واجه ان الحكم اليقين انما كان ثابتا في الشيء الذي لا يغيره بغيره بل في نفسه بالثبوت  
 المتعلق بالماهية لا بغيره ولا يتغير بالماضي بحكم بعدم جواز نفي حكمها في اصل الشيء  
 بالاستصحاب الذي هو في الحكم بالانتفاء الاستصحاب في نفسه وما حصل اليقين بعد منقح بغيره  
 الاستصحاب في نفسه وما حصل انك في جميع المسائل الاول لا يتم الا بالاصل وما ذكرنا في  
 الكلام في الانتفاء مثل انتفاء الدم الانساني الى جوف القدر والبرق والبقوم من الماء  
 كما في قبلة العنق في غابة الخلاء سيما في اول مصر هذه الجبل ثلث المدم ومخصوصا  
 في العلق والاصل ان دم الجبل في غير القدر هو هذا الدم مع عدم ضرورة دم لا غلب  
 هذه الدماء في بطنه من جهة المضى بوجوب الحكم بالطهارة في العنق بوجوب الكلام في  
 ذلك الى وجود المعارض لا عدم امكانه من انما الاستصحاب ولذلك فبقا بعض المناقش  
 في اعادة نقل الموضوع في تلك العمل بالاستصحاب في ثابته في كونه بغير المضى فاطحا الا  
 مستصحب الثالث ذكر بعض المناقش في العمل بالاستصحاب بعض الاشياء مثل ان يكون  
 هناك دليل شرعي اخر يوجب ثبوت الحكم الثابت في الوقت الثاني والافاضة في العمل في ذلك  
 الدليل اجماعا ومثلا لا يعارضه استصحابا في اوله من الدليل ما شئت من غير ان يكون  
 فلا اختصاص لهذا الشرط بالاستصحاب بل كل دليل يعارضه دليل اخر في نفسه في نفسه عليه  
 ولا يجنب فيه ويعمل على الدليل الرابع فلا مناسبة لذلك في شرط الاستصحاب وان اراد  
 من الدليل ما يتقابل للصل فحينئذ الاجماع غير ذلك ان سلم في اصل البراءة فواصل لعدم  
 في الاستصحاب من الاثر ان جمهور المناقشين قالوا ان حال المنقح في حكم ما له حتى  
 يحصل العلم بغيره استصحابا في الحال السابق مع ما ذكره من الاخبار والمنقح في المنقح في  
 سبب ثم التفتيم بغير المدة في عمل عليها اجماعا على المنقح في نفسه في الاجماع في ذلك  
 فانه اذا كان الاستصحاب في حيث انما استصحابا في المعارض الدليل المنقح في حيث هو اجماعا  
 فله وجه كمالا العام في حيث انتقام لا يعارض المعارض في حيث انتقامه والمنقح في حيث انتقامه  
 مع عدم لا يعارض المنقح كذلك وذلك لانها في نفسها على الدليل في حيث انتقامه  
 المناقش في ذلك في العام والمنقح في حيث انتقامه في الحكم مطلقا في حيث انتقامه  
 الاستصحاب فلا معنى لجعله عدم الدليل المعارض في شرط المنقح في الدليل على خلافه  
 فلا استصحابا في حيث انتقامه في حيث انتقامه ان جعلنا وجوبه الاستصحابا في

الحاصل

الحاصل هو وجود الاول فاذا انقضت دليل يدل الخلق بالوهم فهذا يبطل الاستدلال  
ببره ويصح ان يقال عدم الدليل شرط للحل في العمل بغيره ليس هناك خلق بالبناء ولا في  
عليه انما اقتصر عليه بالاستصحاب كما اشرنا عليه وان جعلنا مينا وهو عدم جواز  
انقض البقاع الباقية كما هو دلالة الاخبار فان ثبت دليل على وقوع الحكم فان كان يقينا  
ما فيها من ليس غير ينادي بمخرج البقاع وهو منقض عدل ثلثه الاصله وان كان يقينا  
واجب العمل ولا يلزم عدم البقاع بالتحلف في شرط العمل باليقين الباقية وهذا ايضا  
يرجع الى شرط العمل باحد الدليلين لعدم ما هو جليل لا ينافي في خلافه وان  
اخر من عدمه ولا يقتصر له بالاستصحاب انه منقض فوجب الكلام على معنى ذكرنا فقل  
الى ذلك ان الظن الاستدلال لا ينافي وم الظن لا يطلق على الرجل ولا لعدم جواز نقض  
البقاع في الثاني لاجرم الاخبار لما ينافي ما يدل على نقض ذلك البقاع بالخصيص في ضعف  
الاستصحاب ما هو جليل كونه استصحاب الحكم لا حكم مستفاد ولما في جهته من عدم  
مخرج الاخبار للدلالة على عدم جواز نقض البقاع الباقية ولا يفهم ما على من يرد  
بالخصيص في ذلك لا ينافي جواز العمل بغيره في بعض موارد الدليل الثاني في الحكم بالخصيص  
من جهة المبرج من الخواص كما اشرنا وما ذكرنا من ذلك الاشرط عدم معارضة الاستصحاب  
الاخر ثم ان دعاءنا الاستصحاب ابي قد يكون في موضع كما في الجدل المطروح فان استصحاب  
الطهارة الثانية بنية حال المحقق يقتضيه طهارته واستصحاب عدم النفاكية يقتضيه كونه  
ميتا في المنزلة لاجل اسمه قد يفرجه الموقف لاختلافه والموت بالنفاكية كلاهما  
حادثان في مرتبة واحدة واصلا لعدم الذين جهة الموت في زمان الموت يقتضيه الجحيم  
الاختلاف من مزارعة مع الموت حثا لانف واصل عدم تحق الموت حثا لانف  
منها في الموت يقتضيه معارضة تلك النفاكية من الطهارة فان ثبت مرجح الاحتمال  
وهو في النفاكية والحق في اننا مظهر اننا مظهر في التناقض والاصحى كما اننا  
على مقتضى في غير ذلك والحاصل المرجح الاحتمال في عمل التناقض لا يقتضي حكم الاخر في  
غيره فيمكن ان يقال في مثله اننا يقتضيه الاقضية مع الرتبة فيكون المرجح الصلح معه  
انتهى وما يرجح الطهارة الاصل واستصحاب طهارته الملك في غير ذلك وما يوافق  
جواز الصلح معه استصحاب الاستدلال الذي منها الصلح والنفاكية في مقتضى التناقض

وقد يكون في موضعين مثل الموضع الطاهر الذي يسوي على الأرض بالفضاء من الموضع  
 في إزالة النجاسة بحكم بطهارة الموضع وجواز النجس والسحق على ما سألنا الطاهر  
 لا يذو وجوب غسل الثوب كما ينال عدم جواز الصلوة لا يجرى التوضيح بحكم نجاسته  
 شرعا لا يستجاب له بخلافه مع الرطوبة ما يقبل النجاسة فتجوز لنا نقول الجمل بعد  
 الملة فانه حكم بطهارة شرعا لا يستحق مع ان كل هذا الكبري منه ذوا النجاسة  
 من غير النجس وهو غير ما ثبت نجاسته في الاستقواء كونه الجمل ما يقبل النجاسة وما  
 منعه من هذا الباب في الصبيد الواقع في الماء القليل بعد بغيره كما يمكن من ربه او شبه  
 استناد الموضع الى الماء او الى الجرم فيعارض ما سألنا في الماء واستحقاق عدم حصول  
 النجاسة في الموضع بالندى في الشرع المستلزم للنجاسة والافرنج ما يقبل العمل به في غيره  
 التباقي لاستحالة الحكم بطهارة الماء بعد نجاسته يمكن الحكم بطهارة الماء وهو الصبيد  
 ولما نجاسة الصبيد في هذا الكلام بالافرنج في الجمل لمطرح وذلك بصرفه من النجاسة  
 الماء ايقض سائر المجرىات والاصل في النجاسات في غيره من موضع النجاسات في الشرع  
 كثير فندفع بحكم مجرى النجاسات الى النجاسات في غيره من موضع النجاسات في الشرع  
 وانكر للزوج ونحو ذلك فان كان الاستقواء هو الحكم على الكل بما وجد في النجاسات  
 وهو ما شام واما ما مضى الاول فهو ما وجد الحكم في جميع النجاسات مثل ان ينجس  
 المصلي او ينجس اوجاده وكل منها ينجس فكل جسم مخبر هو الذي يسمى بالنجاسة  
 المفسم وهو ينجس البقي ولا ينجس غيره لكنه حاله كذا في جميع الحكم الشرعية  
 واما الثاني فهو ما ثبت الحكم في الاعقاب هو ما ينجس الظن الغالب في النجاسات الظن فيه  
 يتعاون من رتبة الشرع في ما يصير الظن ضارفا للعلم وامثلة في الشرع كونه الحكم  
 بجماع شهادة العدلين ومنها الحكم بان كل صدق واجبة لا يجوز ان يفعل على الرحلة  
 لانه كما وجدناه من اقراءها فكل ذلك في حكم على الكل بذلك وبغيره على سبيل الجهد  
 لجزمها على الرحلة والظاهر انه جهة لا فاقا والظن بالحكم الشرعي وقد استبينت شرعا  
 ان ظن المجتهد يوجب طهارة ذلك من باب القياس حتى يشتمل على طهارة النجاسة بالقياس  
 في القعدة الشد بوجه الماء وان كانا لا يشتملان على النجاسة اى قد رغبنا في القياس  
 فيلان ان لا يابى في المصطلح اجزاء حكم الاصل في الفرع لجامع بينهما وهو على شئ



الحكم في الاصل وهو اما مستطرد منصوصه اما الاخر فيبقى الكلام فيه واما الاول فمذهب  
 اصحاب الجاهل عدا بن الجندب قدما شذوا في الامور وبعض اعمامهم من العمل في مذهب  
 الاخرين لا يجوز ان يرد عليهم في الجاهل بالاثبات والاختلاف في ذلك على حق في العمل بالظن  
 وليس ينكر لتمامها في اثارهم في اصول الدين مع اننا اذا اثبتنا جرمها العمل بغير الجندب  
 لظننا انما اخرجوا من قبلنا ثم الاستدلال بها بغيره او جرمه بعد الاستدلال بها مع عدم  
 استدلالها بالعلم فالاول الاستدلال بالاختلاف المشهور على ما اوجاهه جماعة من اصحابنا في ثبوتها  
 العلم من النبي صلى الله عليه واله وسلم اعلمهم بها ما نقله البضاوي وغيره عنه انه قال لعلي  
 هذه الامور بهذه الكتاب وبرهنا سنة وبرهنا بالقهاس فاما فعلنا ذلك فقد فعلوا  
 وما رده صاحب المصنف قال ثم سئلت عن وضع وسبعين فرقة اعظم فثبت في الغرض في  
 الامر بربهم فخرج من الحلالة لم يخلو من الحرام واما اخبار الخاصة فكثير من سجنه بها لاجل  
 التي نقلها وما تروى في بعض اخبارنا من عمل ائمتنا بالقهاس في ما لم يرد بالفتنة او المجاملة  
 بالنظر في حسن او لغيره اصحابهم طريق دفع الخالفين كما لا يخفى على البصير بل هو من مروي  
 من المذهب بحيث لا يتجلى شك في ربه فان تروى علمنا في جميع الاعصار والاعصار  
 في كثير من اصوله والفتنة بحسن استدلالها الى ائمتهم فثبت في الاخرة العمل بال  
 القهاس كما هو اصوله وينتسبوا بهنا بالاجماع والاضطرار في الاخبار المشاورة ثم تقول  
 انما الاصل في الاحكام الغرض بتجوز العمل بالظن لا المنع من العمل بالظن اما ان ثبت الدليل  
 فانه طريق لا يكاد يمكن انعامه كما شرحناه مستوفى في مباحث الاخبار فذلك لا يخفى  
 لا شك في انه دليل وجوب عمل الجندب بالظن عفي على من عفي على لزوم ما لا يطابق  
 بنوعه في الرجوع لرواه الدليل المنطقي لا ثبيل المخصص فكيف يستثنى ذلك القهاس  
 او يقول ان ما ذكره من طرق استنباط العلم في القهاس مما اوردته الظن سيما بعد ملاحظة  
 ما ورد من الاخبار وكلمات اصحابنا الاخباريين من المنع عند سماع بعد ملاحظة ان معنى  
 الشرع على جميع المقتضات وفقر في المقتضات فقد تراءى الشارع حكم بالظن المنزوع  
 التبرجاسة الكلية الخنزيرة الشاة باختلاف ابوالنخبة والمخبر والبول وجميع ما يوجب  
 الضرر بين النعم والبول والغايط وحكم بوجوب من صوم العبد وجوب بانه قد ثبت  
 احسنه وامر بتطهير البدن الساق ووجه الفاعل انما ذلك مما لا يعدو الاخصى مع ذلك

تكملة

فكيف حصل الظن بجواز الحكم من دون التمسك بهل الشايع العالم بالحكم الخفية والصالح الكاشف  
سبيلهم من ملاحقة مثل قولهم في نظام من الذين هادوا لحيثما عليهم طيات احدث  
لهم وهو لم يقر من حيث كونه في نظر من البقر والتم من حيث ما عليهم من حيث انما احدثت فيهم  
الامة فانه يملك على ان علمه الخفي بمصايرهم لا وصف ثابت في المذاكرات والاصناف  
احسن حصل القن بكثير من الطرف الذي ذكره معك بوق فاولا الاعمال والاعمال على الجوارح والاوراق  
الاشياء فكل منها في جوار الفياس والامكان الفياس من صفات العقل بالتمسك ولم يزل بعد  
وايتسبب ان علم الحكم قد يكون غائبة وقد يكون فاعلمه وقد يكون صادرة فالقياس  
ح يبرح المواعظ خلا العلة الباعثة على التحريم وهو العصبان لا بالنسبة الى حسن او قبح  
في نفس الفعل يمكن ان يتبين من المهور من الظاهر عليهم حرمه لا يبيد لما شاع في الظاهر  
والعصا ما حجب قبله فاعبروا بالاول والابصار فاما العبد فلهذا الجواز في الفياس من  
بحكم الاصل الى الفروع وفي هذا الاستدلال في البعد من المفضل لا يخفى على من يصبر على النظر  
في الاعتبار لا بالفاظ وان كان في جهة اخرى وجازية وعبد الالحا نفسه من الكلي سببا في الامة  
يقتض ذلك فالتمسك بغيره من بيوتهم باليدهم فانه من المؤمنين فاعبروا بالاول والابصار  
فالاول اريد منه جوارحه وان حكم الحجة التي يثبتها من البشر الى المرات كان في غاية المصلحة لا الخفاء  
ولا يثبت ذلك بجواز فضلا في عام فضلا عن الله تعالى وهو لا يفرغ ان العلم لا يثبت من علمه  
فقر لهؤلاء عليهم الفياس من حيث عدم اليقين بتمسك حكمه في الوصل فيمن ان يثبت الحكم كغير  
الله من علمه في شانه عبادته ان كان ذلك مستلزما بالقياس ثم بل يجرى ان يكون من علمهم  
انما ينبغي لا يمكن ان يكون بشر العدم فابطلوا البشر بهذه الرتبة وانه انما يترك علمنا في النوع  
فجميع بلا مرجع مع ان ذلك استند الى الفياس في العقليات وفيما من الفياس في احكامهم في  
التي هي محل الشك بالعقليات بنفس مصدرة لا يخفى اذ المنكر في الفياس في جميع الاحكام  
ببعض الاخبار الضعيفة والاذن مستند وبطل الصواب في شانه عبادته فيكون هو من العلم  
خلا فذكره في كبره ورواين عبادهم بالجملة فطعية بطلت عندنا من حيث هو  
اعني انهم يثبتون اطلاق الكلام في هذا المار وبالنفس والابرار وذكر من الفياس في  
فلكيف في هذا الباب قد كوشنا في الاول في جهة المنكر من العلة في علمه استند على  
الحكم في كلامه ان يرد في كمالها بتمسك العقل سواء كان صريحا ونصا صريحا في بعض مقابله

[illegible]

ان المتبادر من اللفظ اي المعنى والاضاف ان للشيء وهو الحق الاول والثاني في غاية  
 الجبروت هو محض العمل لا ينفك البتة عن ذلك ظهر بطلان حجة الماضي وهو العمل  
 كما يمكن ان يكون هو الاسكان في المثال المذكور فيكون في كماله غير متغير في ذاته  
 الى الحق في العلة في نفس العمل القطع بذلك فلا يوجب حصول الحق في العمل والحق  
 المستفاد من اللفظ لا يوجب حجب ولا اشكال في جواز العمل به وليس الحق المحاصل منه  
 افضح سائر الظنون فانما هو الحق والمحقق والمثال الى العمل في نفسه على ما هو في كلامه فاعني انما هو  
 الحال على سبيل اعتناء غيرها الخ في الواقع في الفلاس وانما خبر بان هذا الفلاس  
 بل محال في كلام الشارع ومن في الحقيقة قضية كلية مستفادة من الشرع في ذلك ما  
 مما قرأه وعلى فرض تسليم شبيهه في سائر ذلك دليل على حرمه في المحاصل لا اجماع الفروع  
 لم يثبت في هذه العمل بهذا القسم في الفلاس لو سلم كونها سائر ذلك الكلام في المسئلة  
 الالهية لوجعلنا هذه الفلاس واما الاخبار فذلك لما هو في ذلك على شدة الحقيقة الشرعية  
 للفظ الفلاس في هذا القسم وان ما هم من الاخبار ما ثبت ذلك ولم يثبت الحقيقة  
 الشرعية فيه ولم يعلم ان محصلهم فيما بينهم اية ذلك فالعقد المتفق هو انما في الشبهة  
 سيما من المعلوم ان دعوى انما كان في العمل ما احدثه لا بد من حرمه في الفلاس في  
 جهته عن ايم الفاصلة انما العقل في البليغ في مضائق الاحكام المحفية ولم يثبت في  
 حكمة بذلك فيما نحن فيها لا يجهل انما هو كلامهم انما في غايات الشك في العمل الى  
 وعدم الحق فيهم بنبأ الحرمة اما الجواب فيمكن انشاء ما لا يثبت في عموم ظن الجهد  
 او فاعني انما النسبة بين ما دل على حرمه العمل بالفلاس ووجوب العمل به لان الاخبار  
 فيها رخص ووجه ذلك افعول عن مضائق الاصل والشرع في خبرهما انما في العلة في قوله  
 لا نزاع بين الفريسيين وان العلة مستفادة من الشرع فيكون الاستدلال في المضائق  
 يعني انما اذا علمنا ان العلة في خبره هو مطلق الاشكال مستفاد من النزاع في العمل في غايات  
 النزاع فان معنى قوله ان دعوى من الخبر لا يندم كماله هو ذلك لم لا واعترضه صليهم  
 بانما السبب انه معترف بانفسه في العلية فهو من المانع في فعله المانع في الفعل على  
 احتجاجه فانه لا يوجب على المانع بان علل الشرع انما يثبت في الدواعي في العمل في حرمه  
 المحذورة وقد ثبت ان الشك في صفة واحدة وفي كونه في احداهما او في العمل دون

لم

الى

او عن

١٦٢  
 الاخر مع شرا فانه وقد يكون مثل الصلح عند دفعه على الشرايخ في قولنا  
 حاله على وجهه ووجهه وقد يكون قد فلا وهذا باطل الداعي وهو في الحقا  
 جائز ان يتحقق على وجه الاحسان في وجهه وقد يكون وجهه وحاله دون حلاله  
 كانه في حاله يتحقق الوجه الذي فعلنا به عند الشرايخ ما ذكره ثم قال لا لانه على كون الشرايخ في  
 الصلح ظاهره يعني ان الشرايخ في افادة العلة تعدى الحكم لافي مجزاة ان الشرايخ عند العلة  
 ام لا لكونه حاصل كلام السيد على قوله بعض المحققين ايضا ما ذكرناه وفي هذا  
 من انه يمكن ان يكون العلة باعثة وعاعية الحكم في الحالين حاله على وجهه ووجهه  
 مصلحة الحكم في خصوص الحال الاخر فلما كان جميع الشرايخ مع السبل في المقتضى فيكون ان  
 يشاء العلة من قولنا لا يكون المراد من العلة العلة الثامنة العامة العلة المختصة  
 بالحال والسيد ايضا يقول يشاء العلة منه ولكن المراد منها العلم في جميع الشرايخ التي هي  
 مع العلة كما ان على ما ذكره من جميع الشرايخ لا ينسب قولنا لا لانه ممكن ان  
 العلة المتفاد قد يكون من جملة العلل الغائبة وقد يكون غير هاد وكذا داخل في بحث  
 ووجه المصالح الكافية في نفس الشرايخ الواجبة الخارجة الاسباب التي تشبه ان تكون  
 من اطلالها في قولنا الشرايخ اذا وجد سطح النور من شرايخ في السبل على ان العلة في جواب  
 الوضع هو النور وكذا ان جميع الشرايخ في الموجدات وتلك اذ اقم الى الصلح فاعلموا وجوبكم  
 بفعل على ان الصلح علة غائبة والمراد من العلة هنا هو السبل ما يوجب قد يكون الاسباب  
 بجملة النور لا مكره بل على ان العلة في الموجدات هي جهة البقع الحاصلة من النور من جهة  
 السبل ويمكن ان يراد من العلة الغائبة يعني لثلاث يحصل بها ان كانا يكون ادرجه  
 على المادتين فكل من الشرايخ اسع ان يذهب شي لا يند له عادة هذا على ان تلك العلة  
 المادية فتقع عدم الشخصية بما في ثامر يظهر لك وجه التعدي ويطرئ في كل موضع  
 فالشرايخ في الاولين من الخاطي يكون من الصلح شفاهها الى غير الحاصل في العلة  
 وفي الثالث من النور لكل مكر وفي الرابع من النور الى الماء الحام ويخرج وهكذا ان العلة  
 قد يكون علة للنفس الحكم في حيث هو فلا تختلف عنها ايضا وحده ولا يثبت به ومنها  
 اربا وقد يكون علة للشرايخ عباقة وناسبها اساس بعد اخلاي كسل سباب  
 ويطرئ عادة لاجل حصول مصلحة في ذلك لا يثبت به فلازم العلة مع جميع اولئك

العبارة والاساس كما ان سور البلد يحاط عليه للجلد فيع ما هو ان يستخرج في  
 بطنه السواح في الغالب من هذا القبيل اقل من الجهد في رفع ابلح الاباط ونشأن  
 الملك اجل عدم اختلاط المياه في الماء لا ينافي عدم الرخصة في شراها اذا انشأ العلة  
 والمصلحة كما لا ينافي في دعوى شراها في بطنه في ذلك من عمل البدن والتنظيف عنه من غير  
 جعله خاصة شرعية تقيده لمع في العلة طرفة فامرقة عند الباب من مطبق طرفة  
 وعاصم الكلام فبيان العلة اما بشفاعة جهات اثنان جمع اجماع بسيط او مركب او كتاب  
 او سنة او من جهة غيرهما اما الاول فاما المستفاد من الباطن فكثير مثل ان الغد يحرق  
 اغل ثم ثوبه من ابرار لمالا في كل جهة الوجوب على البدن والامر الذي في المجلد الاول  
 والشرع وغيرهما انه هو لجل استفاضة ان علة وجوب الفعل في التوجه في الجاهد  
 وفيها اجماع فيجب الاجر ان عنه في كل ما يشترط فيه الطهارة واما الكتاب والسنة لهما  
 ما يشترط العلة منها ما يصح اللفظ الدال عليه بالوضع او بالثبوت والى ما في المحرر  
 من الدلالة الا ان اجماعه ولكل منها ما يشترط في كل موضع والحق اما الاول فالكثرة  
 لعلكنا الاول لجل كذا او كذا يكون كذا ونحو ذلك ودون في كل موضع والى ما في كتاب  
 هذه اية ظاهرة واما الثاني في ذلك التفسير والى ما في كتابه في اية في كتابه  
 المفاهيم وفقره هنا اية انه الظاهر في كل امر ان يعصف لوم يكون هو في كل  
 للقبول كما في بعض افعال العمل في هذا الا سبعا كقولهم لا على الذي حال  
 فافقت اهلي في نهاري ومضات اعتز بنية قاي السوال عن هذا في بعض الجواب المفسر  
 فيجوز به صلا بان يكون له حصول في هذه فكانه في الاثنا وافقت كذا ان هذا اللفظ  
 والاعلى القبول فكل ذلك قد يرد في كذا في الظاهر لمحصل لا ضلال البعد لجل  
 فمضاجوا كما اذا قال العبد طلعت الشمس في هذا الموضع ما في ذلك هذا لا ضلال  
 في مثل ما نحن فيه لا ينفك اليه قبل هذا التيم في بعض افعاله فان لا علم عدم مطلق  
 بعض الاوصاف في ذلك وعلى البلق يسمى في بعض المناط القطعي وهذا هو الحق  
 في المعنى حيث حكم بحجته في بعض المناط القطعي كما اذا قيل له علم صليت مع الجماعة فقبل  
 اعملى لك فانه يعلم منه ان علة الاعادة هي بخانه البدن او الشرب والمصلحة  
 لخصص المصلحة او الصلة فكله للمصلحة في الاعادة في هذا المعنى فالاعادة في كل ما

يستخرج

في قوله

الحقيقة

في الشرع واحد فكذلك المحل احد فاما الزنا الجسد والنفوس فليسوا بالمتشابهين  
لكونه وقاعا ايضا فلو كانا كل واحد منهما من المظهرات ايضا لكانت الحقيقة واحدة  
من الظاهر الخارج كالجامع فلا كلام فيه ولكنه خارج عما نحن فيه والآن جميع الكلام في  
ذلك الى التبيين وبما انه لا يبعد الظاهر والآخر من الاعتقاد عليه مع انه الحكم بالبرهان  
الغرض في صورة الزنا هو وسبق في الكلام في حقيقة ما هو المعتبر في القياس بطريق  
الاطراف غايته الاصل بحكم العقل بان الزنا الجسد او بالانضمام لكنه هل هو في الحقيقة  
او في الدنيا وان العقل والوجدان والكائنات او غيرها يحتاج ثبوتها للوجدان لا للتفكير  
ان طالع التنبؤ مبني على الاستفاد من اللقط من باب الالتزام وحينئذ هذا الاستفاد  
ثبت بما ثبت منه مجتهدا بالبداهة العقلية وليس ذلك من جهة ثبوت المناط  
ايضا انما هو وقوا شيئا الجامع به كما سنبين اليه ومن امثلة التنبؤات التي سئل  
عن جوابها سبب الربط بالشرم فقال لا يتصور دلجف فالوانم فقال فلا ذن فافترقت  
الحكم ايضاً فلهذا في التنبؤات تنبيه على ان علمه من ابيح هو لنفسه واعلم ان في  
المثال فاجتمع النسخ والتنبؤ لكافة الفاء واذا في الاستفاد والاستفاد في القبة  
بدونها البينة ومن امثلة التنبؤات في بعض الحكماء من صفى مثل الواجب لهم والفاوس  
هنا شواهد وكذا ذكر الوصف لنا في بعض الاصطلاح وصف ظاهر من ضبط يحصل  
مرفوع من الحكم عليه ما يصلح ان يكون مفسد العقل او من حصوله من حصوله او دفع  
مفسد مثل قوله تعالى لا يقضى الفاضل وهو غيبان ومثل الحكم والعلم والحق والجمال  
فقط في الظن من الشان مع المناظر في العلم والامانة لا تظهر فيهما من جهة التجرى  
من حكاية سوا اللحنونة فانها كانت في له ركبة الوفاة وعليه في ضيق  
فان تجتهد عند انفسه ذلك فقال النبي ص ما داميت لوكا على ابيك ومن فقتضيه  
اكانه ينفعه ذلك فلهذا في قوله من استعان به فبعض فانيها سائله من دين الله  
فذكر نظم وهو من الناس فيه على التعليل به او لكونه علمه للنفع والآن في البحث  
فيهم منه ان نظم وهو من استبان علمه واما انما ايجاب بغيره من غير الشرع  
وجو منها النضران وهو الاستئناس في الوجود والعدم وليسوا اول بالطرف ولكن في  
بالفكر فيكون في فعل واحد كما كان في الحرف في الحرف من غير معد وهو ما وعدا

والسبب

الارطيم

للتفهم





من غير حصول العلم بالمشترك بين الاصل والفرع والعلة الذي يمتاز به الاصل  
 من الفرع ولما لا يمكن ان يكونا ملتصقين في نفس الامر لان العلة هي التي تحقق في الفرع  
 فيحقق في الحكم فلو كانت خبرها في هذا الوجه هي الصلة التي هي في العلم بالفرع  
 على معنى حصول القطع في ذلك انما يمكن من جهة اخرى كما اننا سألنا ومنها  
 غير تلكناط ووجه تسميتها انما هو مناط الحكم وحاصله تقييد العلم بالاصل  
 بحيث لا يرد المناسبة بينهما وبما الحكم من دون تصور وقوعه كالاسكان لغيره في الفرع فانما يتكافؤ  
 لتسريح الفرع من كمال العمل العبداني كما في مناسباته الفصاح في نفس مناسباته  
 والاعلان بالانها لنظر اليه بخلافه علنا في بطنه ولما تحقق مناطه من عبادة  
 في النظر والاجتهاد في فهمه والعلة المعلومة علمتها بغير استنباط في الفرع المستند  
 اليه الياس بطريق الاصل وهو ما كان انقضاء الجامع فيه الحكم بالفرع اقرى  
 والكنه في الاصل ونظيره بعضهم انهم انما سألوا الجاهل بما في العلم بالانظمة  
 اعم من وجهه كما يظهر من تفسيره في الاصل من الجاهل بما في العلم بالانظمة  
 وفهمه مطلقا يستفهم اي ينبغي ان يكون سؤالا كانت العلة الجامعة بينهما منسوبة  
 ولما بالترادف الجامع في ضرب الوالد من يتجرب في الشايف لهما العلة كذا لا في غيرها  
 او غير منسوبة كالحاق الامم بالبعد في تفهم التبعات عند العتق في اذاعتش  
 احدا لشركه من مقصده حيثما انما لاقى بينهما الا المذكورة في الاصل والاشارة  
 في الفرع وعلمنا عدم التناقض مع ذلك في العتق كما صدقوا ما الخ في وطول  
 لما يكون في قولنا ثمة الشايف بين الاصل والفرع مطلقا بغير كفا من الصلة التي هي في العلم  
 على المثال بالحدود فان خبرها من هذا الفرع في الجاهل بما في العلم بالانظمة  
 انصفنا وما وياضنا ان دعوى كونه ما كان الجامع فيه في الفرع اقرى مما يحصل  
 به العلم الشرعي بسبب العلم بعدم ثمة الشايف في حد ذاته محلنا مل في العلم بالانظمة  
 العلة مستفادة من غير التصريح وهو الاستنباط في الامور من غير العلم بالاصل ولم  
 يحصل الاجتهاد في العلة بل في كونه العلة في الفرع ولا يرد في انما المرفوع  
 في قولنا ثمة الشايف في وجوده في الفرع وان كان في اقرى مع انكيت يحصل العلم بعد  
 انما الشايف في جميع الوجوه الا ان جهته من خلية خضعت للمادة وفيما كان في الوعد

ين الجاهل

فكيف ص  
 بوجوده في الفرع وان  
 كان اقرى مع انه كيف  
 يحصل العلم بعدم تافه  
 الثاني ص

## کانت

ليكون حاصله في الفرض  
بأظهار ان احتمال مخفية  
الخصوصية انما هو احتمال  
ان يكون الماد من مخفية  
فما التصريح وطلبه الحكم  
لم يكون بم

او میں مانتیں  
القطع م

المناصب للفرع الذي يتوحد الاحتمال ايضا كانه الانباء اذ كان عليه ان يثبت  
قال الفقيه انه لا بد له من خصوصية الانباء الى اصل بالثاني من مناسبة بالفرع ثم لم يكن الا  
اخرى كما ضرب وهو معلوم الانقضاء فالماصل ان المناصب مخرجها فاصل الظن بالعلية  
في مورد الحكم ولو لم يخرجها النص وفرض ان احصاها لما عجز عن حصول الظن بالعلية  
وفي احتمال المدخلية لما عجز وانما تنقضي الاحتمال بسبب الاول في فصل العلة العقلية  
وهذا هو الباعث لبعض اصحابنا على القول بعدم استقام ان حصول الظن بالعلية  
لم يثبت جواز الاكتفاء به حاكم بل لما بدأ ما من القطع والظن الذي لم يهد دليل على  
بطلان ذلك بالنظر في العلة فلا شبهة وانما انشأ عليه الحكم في الاصل في الجواز اطلاق  
فانما الفارق بينه وبين الفرع بحيث يصير العلة قطعية فينتهي الى موضوع العمل  
ثم يعمل عليه الا فلا دليل على جواز الاعمال عليه ان كان عليه في النص اطلاقه كانه و  
استنباط العلة في مثل الدوران والريزيد فلا دليل على جواز اصلا ولما لم يجد  
الاجماع على كون الرخصة مستقلة فلا حاجة في الجحجحة الى كونه منافي للفرع الذي  
كما برأوا والمضيق بالعلية وكان لا مكانه في قبيل الا لا بد من ما يثبتها القطع فلا حاجة  
في الجحجحة ايضا الى كونه منافي للفرع الذي كما برأوا والمضيق بالعلية فكان ما كان في  
قبيل الا لا بد من ما يثبتها القطع فلا حاجة في الجحجحة الى الاكدي في الفرع وما  
من جهة النص بالعلية في الاصل بانه يفهم منه كونهما علة مستقلة للشبهة ولما لم يجد  
الاجماع على كون الرخصة علة مستقلة فلا حاجة في الجحجحة الى كونه منافي للفرع الذي  
الاكدي في الفرع وما لم يجد النص بالعلية في الاصل المستفادة من النص في العلية  
في الجحجحة مع اننا نفهم منه ان العلة مع الخصوصية خصوصية مشبهة بالحكم وبذلك ان الخصوصية  
مطلوبة ام لا ولم يكن في استقلالها من جهة خصوصية واحتمال مدخلية الاصل  
في علية العلة لا حاجة لمناسبة بينهما وبين العلة من موافق فيما كانه بقا الا لا بد  
في الفرع بتوحيدها لاحتمال فانه ينبغي تبصيرها بشدة مناسبتها الى الحكم في الاصل  
ففي المناقشة وما على المفسر من ذلك يعلم ان ما ذهبوا اليه من القطع بانها التناقض  
وانه لا وجه في ذلك تحت المناصب التي هي من الخصوصية المدخلية لجحجحتها فظهر مرجع  
ذلك ما ذكرناه من الاجماع والاعتناء على مجرد اكدية العلة في الفرع بل انما يجزي القول به

265



يا ابا انك اخذتني بالقياس والسند لا قسيت على الدين وما روي في قوله  
 نحو لا في حصة لولا ما بالدين من هذا القياس لوجب على المجتهد ان يفسر الصلح لانها  
 افضل من الصوم وبالجمله ظاهر كلامه هذا وكثير من السند لا يثبت الاثبات  
 غير من فقهائنا في كثير من المواضع بالقياس من قولهم علموا ان في ليل الاكثريه  
 على العلة او مضاهيها والاولا احتاج الى الاعتماد على الاولوية والذي في هذه  
 الاعتماد على مجرد الاولوية مع ان كثير من تلك المواضع انما يثبت الحكم في الاصل بالاجماع  
 او بالنسبة دليل اخر ليس في الاولوية الظهيرة التي يشهد بها العلة بالنسبة او بالنسبة  
 او ثبتت بالكتاب السنة ولكن ليس فيها شصص بالنسبة بالعلية فثبتت بهم بعد  
 في صفة كونه الزنا بذات العمل محرم ابدأ بالاولوية بالنسبة الى غيره وجميعهم انهم  
 يثبتون في كونه من وجوبها محرم بالاولوية بالنسبة الى غيره وجميعهم انهم  
 الثابت في غيرها بالنسبة في النص على العلة في الاصل والنسبة عليه مع انه لو ثبت  
 في كون الشريعة بها محرم ابدأ بالنسبة مثل من فقه ادم بن الحنفية في الاصل بعد الله  
 التي في وجوبها في غيرها لا يثبتها ودونها اذا فقه لم يشهد في الحديث  
 بعنوان القطع ولا الظن ان العلة صحتها في وجوب الزوج والدخول في جميعهم  
 المنع من حتى يقر ان الدخول في الحرم وهدت العرض في جابلية اقرى الله  
 معه انما سلم ذلك فتح كونه في اقرى الله الشريعة او في الاعضاء  
 الشريعة وهذا الكلام وقع في الدين بتقريبه في كلام العلامة ان مراده ليس ان  
 في وجوب محض اية الظهيرة وامثاله بل مراده حكم جواز قياس ما كان العلة في الوجوب  
 اقرى سوى مراده باصل دعواه لا ان ترجع الى ما كان فيه خلافهم في فترج انما الظن  
 وامثاله على القياس الجلي او المفهوم او المطلق والذي يقول بانهم يثبتون القياس في  
 لا يثبتون القياس في ملاحظة الوجوب انما قالوا في الذي يتصور من جانب الاصل ومن  
 الخصصة ملق لان اشد مناسبة للحكم في هذا البنية هذا الوجه الذي يقول  
 بانه من باب المفهوم الموافق يقول انه والله انما يثبت لفظ او بوجه في الخطا  
 والمحس المطابق الذي يقول انه معطوف ويقول ان المنع عن التاخير في العرف حقيق  
 في المنع عن الاذنية في ما ذكره ذلك مثل قولهم في الاصل في حقيق في المنع عن

او المخطوم

مظهره هكذا اجمع القائل بان لا يسمي بالقياس ما نألفه بقطع باقاده الصبيغة المعنى  
 من غير فرق على استحضار القياس المصطلح ولجباية المتروك على استحضار  
 هو القياس الشرعي لا الجلي فانه ما يعرف كل من يعرف القياس غير انفسنا والى نظر اجترار  
 اقول بعد ما عرفت ما ذكرنا في القياس المحل فظهر ان بطلان هذا الاطلاق في كلام  
 المجيد لا ان يربط بالجلوه هذا القسم التام اجمع القائل بان لا يسمي بالقياس ما نألفه بقطع  
 النظر عن المعنى المناسب للوجوب للحكم الجامع بينهما وحيث كونه اكد في الفرع للحكم به هو  
 معنى القياس ولجباية لم يصير باثبات الحكم حتى يكون قياسا بل كونه شرط في مالاذا  
 الموقوف على حكم المفهوم يعني ان الاستدلال الى الفرع بواسطة ملاحظة مع النسبة  
 ليس بابل للقياس وانه يفهم الخطا هذا بنسبة حركة الذهنية سرعته في الاصل  
 الى الفرع وملاحظة المعنى المناسب للحكم بواسطة قياسا واما المعنى الى الذي هو اللفظ  
 فلا بواسطة الدلالة اللفظية التزامية ولو كان قياسا لما قال به الثاني في القياس  
 وحيث باننا في القياس المحل الذي يعرف الحكم فيه بطريقين الاول هو معنى صحيح ان  
 ان قائل بان هذا المفهوم هو القياس ويجعل هذا معنى على انه ليس قياسا فلهذا ان  
 هذه وفي السند لا يضرب الجواب وهو ان كان كذلك جعل بعضهم في اوله المانعين لكونه  
 قياسا في ينطبق المعنى عليه وقد دفعوا الشك ان في الخفاء النزاع لفظي واستند  
 في المعام والمجسم ان الطرفين انفعالا في اللفظ وانما اللفظ وانما اللفظ في  
 لا يتفهم الملاحظة الاصلية في النزاع والعلية واستحضار القياس المصطلح في النزاع في  
 في الحقيقة ان هذا المفهوم او القياس الجلي والى ايضا معنى على اداة هذا القسم الخامس  
 من الجلي وهو القياس بطريقين الاول هو ما قبل هذا ايضا انما يتم اذا ثبت ان كل قياس  
 بطريقين الاول هو ما قبل هذا ايضا انما يتم اذا ثبت ان كل قياس لفظي وقد  
 عرفنا الكلام فيه في حكاية المحقق النزاع بالترجيح الا انه يرد في رد المفاهيم بين المفهوم  
 وبين هذا القسم الخامس من القياس بطريقين الاول الذي هو قسم الخامس من القياس الجلي واما  
 ان مذكرنا في تنبيه الجلي في الرد المذكور بعبارة الشك في ان هو موهم لكون القياس  
 الجلي نفس القياس بطريقين الاول كما فهم من المعام وليس كذلك بل لا ينافي كلامه في اداة  
 كونه اعم منه كما هو صريح الاكثر في قول الموهول وصلته وصفه في هذا المعنى في اصل

الكلام في القياس بطريقين الاولى الذي يقتضي به الشبهة الاولى يكون قياسا على علمه  
او يثبت عليه ما هو في أصل المدخلية خصيصية الاصل فيها من جهة كونها العلة في الفرع  
اخرى غير تلك من يتكون بها أصبا العمل بالنسبة الى العمل بالعلم والاشهاد كما في المثال  
مدخلية الخصوصية لا بد ان يخصص العلم بما في الفرع او لا بالحكم لانه ذلك الاصل  
مستبعد فيه كذا من فاعله لا يشايه كخصص في الكافة الا في حال من جهة ملاحظة  
مناسبة الخصوصية للعلم لا معكم فاحفظ ما ذكرنا لتلا في خط عليك الامر في اصحابنا  
قد يتكون في الخاف حكم باخر بالخطا والطريقين بهي المستلزمين ويتولد انما ليس القياس  
كما في الشبهة الثانية في الرخصة في مسألة الخاف الغائب في الجواب لا الطلاق اذا كانوا  
مدعى عليهم بالثبوت في مجرى البهائم الاستطاري ان ذلك من باب اتحاد طرفي الشك  
الذي يابا القياس ثم ينظر فيه فطرحهم من اتحاد الطريقين ان دليلها واحد من جهة  
اشتغال احداهما على النص بالعلم او يثبت عليه بحيث يشمل الاخر فيستفاد من التعلق  
في المشتغال بالعلم في جميع البهائم هيئة الال له في الجواب ووجه النظر في العلم  
انما يلزم تجنيها انا شئت دلالة النص على استقلالها وحده فينبغي انما اذا  
ثبت عدم الفارق في بينها وبين ان يبق بالفوق هنا لعدم وجوب المشتغال بالعلم  
واشكال جميع هؤلاء الى الدعوى كما لا اذا علم هذا فلا تغيب عما اوردناه  
على مذهبنا في العلم بالقياس بطريقين الاولى في غير صورت الشبهة على العلم وان  
التكهن في ذلك اذ لعل مراده ايضا فيها ببناء التعليل في النص اعطاء معنى الاولوية  
للاشياء المستقلة ايضا بحيث لا يمتد خطتها لما لا يتكلم فيها من كواجز اتحاد الطريقين  
والفعلية في طريق الاستنباط والاشياء في الحد لا يوجب التعليل بانهم يعلمون بالقياس  
المعروف فذكرنا نظير ذلك في الاجامات المنفردة فكما ان مقتضى العقل في معرفة  
الاجامات ويجوز الخطا في الحدس كمال في فهم العلة في النص استقلاله فيهم معذور  
وقد خطاهم بعد الاستنباط انهم عالمون بالقياس المحرم او يستعمل المشهور عالمنا  
بالاجامات وذلك لا يوجب المنع في أصل العمل بالعلم المنصوصة او المشبهة بالاجامات  
المنفردة فانقرضت مما يستدل به العامة الاستحسان او المصالح المرسله اصل  
الاستحسان فقال به الحنفية والمنا بليدوا انهم غيرهم في الاستحسان في استحسن



فقط لما وجدنا في جملة الموضع <sup>في المس</sup> في الشيخ وهو في اللغة الانزال وفي الاصطلاح وضع الحكم الشرعي بدليل شرعي متاخر على وجه لو انه كان ثابتا وتفيد الحكم بالشرع للمخارج وضع مقتضى البرائة المستندة بالدليل الشرعي للمخارج الارثا بالموثوقين ونحوهما وبما لا يخالف المخارج اشراط والاستشاد وغيرهما في الخصصا ولما اقيمت الاجرة للمخارج الحكم الحدود والى وقت الزيادة بصفة انما على الوجه بعدم افادته للتكرار فبقى اثبات الحكم بعنوانه الاطلاق المقابل للاستصحاب فحصل الحكم على الاشياء وهو مما لا يخفى عليه وما جرى ان هذا القول مبني على عندنا في امنا للمخارج لا وقع لعدم اثباته في جملة الموضع يمكن دفعه بان الموضع ليس مستوعبا في حقيقة الزام بدلالة العوالة نعم وقد لا يقدح في الشيخ هو رفع مثل الحكم الشرعي الثابت وذلك لتحقيق في المخارج ان يتبع ما اراد ذلك من على قيد المشاكلة ايضا والظاهر انهم لا يثبتون الا باحق فلم يثبت شي حتى يتبع المان بقا للمواد الموضع انظر الشيخ على الميثون ظاهر فان حقيقة الشيخ هو التخصيص فانما يخص في زمان الحكم بجمع تعقيب التخصيص بالذات ايضا ولا يتبع تعقيب الحدود الى زمان بالا على الميز بعدم افادته للتكرار <sup>الموضع</sup> في الشرع والمخالفة في الاول بعض فرق اليهود وفي الثاني ابراهيم بن محمد الاصحاح في سها في القرآن قوله تعالى لا ياتيه الباطل في بيان بدهم والامم خلفه على احوالهم المبادئ على اسما الله مستمع بطلاق ما عاكسك به اليهود وعلى نحو ما في الفتحة فان قوله تعالى الذين يتوكلون على غير الله ان واجبا وصحبه لا زواجهم مناعا الى الحق غير اخراج الدالة على وجوب الاتفاق عليها في قول وهو عندنا ما لم يخرج فانه يجب ففقدت عندها ولا شق على المستحسن بانه لا يجد اشترط غسل او تخلص منها <sup>المستحسن</sup> بانه سكبها باقية في الجنة فاما الى حال اذا طامعت حمله اعماما فليكن الجول وضوح بانه لا اعتداه كسب الجول من حيث هو بل الموضع واية النبلة السخا الصلوات الى بيت المقدس ولما غلبت ان حكمها باق في الوفاء الاستقلال لا عند الاشياء وهذا في بانه ليس حيا لخصر حية على الموضع <sup>في</sup> يكون اية الصدقة قبل التخيير مع الرسول وهو ما غيرهما لا لطلبه كرها وفكره بانه ابراهيم بن محمد قال في الموضع في انما لا يعلل

الدولة الشرقية

42

م. باقر



مسلم يقول فيها ثبت بالبديهة نفي كل ما ورد في الشرائع السابقة بانها كانت  
 محدودة فلا ينافي ان كان اسلامه وامامه منتهى في المنة قد وقع بانه الملائكة  
 لا يابيه كتاب بطله لم يقدم عليه كتاب يرد مع ان النسخ ليس بابطال بل بيان  
 الاشياء مدق الحكم ورجح الصواب والحق في حق الجاهل ولما اليهم قد فسر فيهم  
 من غير عتلا وقرينة سمعوا وقرينة جرت من مطلقا لكنها انكوت مجزاة بنبأه ونفيه  
 اقول وماذا عرفت فنعرف في حقهم للعروة في غيرهم وعنده من قال بانها ان كانت  
 الشريعة السابقة والامر في حق كونه حسنا او رذيلة في نفس كونه قبيحا او جونا في حق  
 كونه الحسن والقبح فانهم في جميع الاشياء بل قد يكون بالوجه والا غير ان ذلك  
 كثر الا ان يتبين كل الاخذ من قبله يكون مصلحه في وقت ومفده في آخر وقد يكون  
 الفعل مصلحا الى نهاية ومفده بعد ذلك وينبغي ما يتبعه بعضهم بقوله نعم  
 فلو تجد استناده بتدليله بما لا يوافق السنة هو مجموع الامر من الجاهل هو  
 سنة واحدة ولا يبدل في سنة العباد فان احبب الامم ان قد يبدل  
 شرع الداء على كفي خالص على ترتيب خاص للمعتمد والشرع والقوى وغير ذلك وقد  
 يحصل لهم البداء في هذا التمهيد والترتيب فلا فقه في حق البداء والنسخ  
 بل في الانتهاء مدق الحكم الاول بعد اخذها من المصلحة فلا بد ولا يظهر له نعم بعد  
 الجعل والحقائق في شأنه ذلك اوجب الاخرى بقوله من هو على نبيته والردع من  
 هذه شريعة مدبره ما امكن المروءة والارض وقوله في كتابها سبب بالمعابد  
 والجليل المنع عن النواحي عن مسمى من لا قطع عنه الغنائم عنهم عند ما  
 شاكلهم بين الرواية مختلفة من الرواية والرواية هي كذا لكن المراءى  
 لا يبدل الزمان كما ورد في الحديث من امة العبد يستبدل سنة من يرضى  
 عليه القوي فان لم يكن في ذلك من يرضى من امة في وضع اخر ما يرضى  
 العبد خسان مستبدل بعقوبت فقام المراءى في الاصل المنة هذا ما يرضى عليهم  
 المعاصنة وقبح النسخ عندهم فقد ورد في الشريعة عندهم انهم امراد بنزوح  
 من يرضى في حرم ذلك في شريعة من يرضى وانه نعم كنع وقت خوجه في النسخ على كل  
 وامتدحهم كثر ما في شرع من مائة الف سنة في الزمان بخلاف ذلك العام على

نصر

أصل

على الامر في حق النسخ هو انما هو ان الشافعي لم يوجب منه دفع بذلك كنهه في الحق  
التي انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
الاول فاما انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
هو عليه انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
فهو مع انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
مقر في انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
الشافعي في انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
نسخا وهذا انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
عنده اما الاول فان النسخ بان سبب نسخه في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
فاما الثاني فلان سبب نسخه في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
فلا يقع في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
بيان الحلية والجملة والاشياء كما قبل الاستقراء عدم الاستقراء فاذا كان في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
استقراء في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
لا يبطال النسخ لكن انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
شأنهم في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
البيان في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
الاول في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
من بين سببان في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
بان هذا في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
الاحتمالات في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
وهذا في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
في مقام الاستدلال في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
وبقي الكلام في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
الاربع في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم  
بذلك في حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم فاللفظ الدال على انما بانها لما جاز شرع من حقكم

حليمة وحرمة

نسخه

لنسخه

